استشكالات الحداثيين لأحاديث صحيح البخاري بدعوى مناقضتها للعقل والواقع والعلم التجريبي. –الدكتور عدنان إبراهيم أنموذجا–

مصطفى حاج قويدر
باحث سلك دكتوراه علوم الحديث،
جامعة الجزائر1 بن يوسف بن خدة.
hadj0100@gmail.com

ملخص الورقة البحثية:

يتناول هذا البحث لمحات مهمة تُعين على تلمُّس تعامل الدكتور عدنان إبراهيم من السُّنَّة عموماً، ومن صحيح البخاري خصوصا، من خلال دراسة أحاديث استشكلها؛ باعتبارِها رواياتٍ تناقض العقل والواقع والعلم التجريبي، ومن ثمَّ مناقشة انتقاداته، وتفكيك عباراته؛ لإدراك حقيقة الاستشكال، وسبب الانتقاد، والأساس النظري الذي تقوم عليه، تهيئة لعرضها على ميزان النقد العلمي الصحيح؛ حيث أظهر أنها لا تقوم على أسس علمية ولا أصول موضوعية.

الكلمات المفتاح: صحيح البخاري، الحداثيين، عدنان إبراهيم، مناقضة العلم والعقل.

Abstract

This research deals with important glimpses that help to grasp Dr. Adnan Ibrahim's position on the Sunnah in general, and from Sahih al-Bukhari in particular, by studying the hadiths that he formed as narratives that contradict reason, reality and experimental science, and then discuss his criticisms, and deconstruct his statements in order to understand the reality

of the problem, the reason for criticism, and the theoretical basis that It is based on it, preparing it for presentation to the correct scientific criticism balance, as it has been shown that it is neither based on scientific foundations nor on objective principles.

Keywords: Bukhari, the modernists, Adnan Ibrahim, contradicting science and reason.

مقدّمة:

يُعتبَرُ الجامِعُ الصحيح للإمام البُخارِيّ خير كتابٍ بعد كتاب الله تعالى؛ حيثُ يحتوي بين دَفَّتيه أصحَّ الحديث، واشتملَ على أصولِ الدِّين وأصول الأحكامِ، وما يحتَاجُه المسلمُ في أمُورِ دِينِه؛ ولقد حفظ الله تعالى هذا السِّفْر الصّحيح لوعده بحفظِ الوحي من التَّحريفِ والتَّبديلِ؛ ولا أَدَلَّ على ذلك من تَلَقِي الأمَّةِ له بالقَبُول، بَلْه الإجماعُ على صحتِه، وصِدْقِ ما فيه وكفى بهذا فخرا !!.

على أنَّ هذه المكانة، وهذه الحظوة، لم تمنع العلماء النّقاد منذ القديم، من استشكال متون قليلة، والتنبيه على وجودِ أحاديثَ يسيرةٍ جِدّاً جِدًّا، انتُقِدَت على البُخارِيّ –وأكثرُ هذا اليَسيرِ مُتعَلِّقٌ بالسَّنَد دون المَتْن– غِيرةً على سُنَّةِ رسول الله ﷺ وتَأَسِّياً بِه –أي البخاري– في خِدمَةِ السُّنَّة؛ وكان من نتائجِها ثُبوتُ دِقَّة الإمامِ البُخاريّ، ووافِرُ عِلمِه في اختيار الأحاديثِ الصَّحيحَة وانتِقَاء مَرويَّات الرّجال ممَّا زادَ الأمَّة طُمَأنينَةً ويقيناً بهذا السِّفر العظيمِ؛ وهي شهادَةٌ لا يَستَحِقُّها إلاَّ العباقِرَة الذين بلَغُوا الكَمَال البَشَرِيَّ؛ إذ لا يُنتَظَرُ من البَشَر مهْمَا أوتُواْ من العِلمِ والعَبقَرِية أنْ تَنعدِم عِندَهم نِسبةُ الخَطَأ.

ومع مُستَهَلّ هذا العصرِ ظهرَت اتِّجاهاتٌ فكريَّة تُقَلِّلُ من شَأْن السُّنَّة النَّبويَّة ودَوْرِها وحُجِّيَّتِها وعدالة رُواتها، وتَبُثُّ في أوساطِ الأُمَّة مَوجَةَ من الشبهات المشكّكة في السُّنَّة، مثل: زَعْمِ تأَخُّر تَدوينِ الحديث، وكثْرَة الوضعِ، وغَفْلَة نُقَّاد الحديثِ عن نَقْد المَتْن، وتصحيحِ مُتُونٍ تُعارِض القرآن والعَقْل والحِسَّ والعلم...إلخ، وكانت دِراساتُ المستَشرقينَ مَصْدَراً خِصْباً يَسْتَقي منه هؤلاء، إضافة إلى الشُّبَهِ التي أثارَتْها الفِرَقُ المخالِفَةُ لأهلِ السُّنَّة على مَرِّ التاريخ، كالمعتزلة والشيعة، وغيرهم.

مشكلة البحث:

تتمثل في ادعاء الدكتور عدنان إبراهيم أنه يحمل رُوحَ التّجديد والمعاصرة والحداثة وَتَنقِيَة الدِّين من الشّوائب وسُلْطة العُلماء؛ فوجه سهم انتقاده لصحيح البُخاري، مُصَرِّحًا باحتوائِه على أحاديثَ موضوعَةٍ، هي سَبب تَخَلُّف المسلمين وتَأَخُّرِهم؛ لذلك يجب على المختصين بعلوم الحديث إكمال ما بدأه المتقدمون من جهد في نقد الشبهات، ذَبًّا على السُّنَّة ووفاء لرسول الله ﷺ.

تساؤل البحث الرئيس:

هل توجد في صحيح البخاري أحاديث تناقض العقل وتخالف الواقع والعلم التجريبي؟

الهدف الرئيس للبحث:

الجواب على هذا التساؤل؛ وبيان: هل هذه الشبهة قائمة على أصول علمية ودراسات موضوعية معتمدة معتبرة، أم أنها مجرد إشكالات إسقاطيه مبنية على أحكام مسبقة يجب إثبات تهافتها؟

منهج البحث:

المنهج التحليلي الانتقائي لمواضع من استشكالات الدكتور عدنان إبراهيم لأحاديث في صحيح البخاري، رأى أنها تناقض العقل والواقع، والعلم التجريبي؛ وهي ثلاثة أحاديث على الترتيب:

1- حديث: سجود الشمس.

2- حديث: إذا هلك كِسْرَى فلا كسرى بعده.

3- حديث: إن الله خلق آدم وطوله ستون ذراعا.

وقد استخدم المنهج النقديَّ في تتبّع هذه الأحاديث الثلاثة ببيانِ وجه الاستشكال فيها ثم عرضه على فهوم العلماء والنّقاد، وأرباب هذا الشأن؛ بُغيَةَ تفسير النصوص الطاعنة في الأحاديث وتفكيك عباراتها؛ لإدراك حقيقة هذا الاستشكال، وسبب الانتقاد، والأساس النظري الذي يقوم عليه ثمّ عرضها على ميزان النقد العلمي الصحيح.

أما منهجيتي في البحث فمن أهم ملامحها: قيامي بتشكيل الآيات القرآنية ووضعها بين قوسين مزهرين، وتخريجها في المتن مباشرة، وتخريج الأحاديث النبوية من مصادرها الحديثية، وذكر بيانات المصادر والمرجع كاملة في آخر البحث، والاكتفاء بذكرها مختصرة في أثناء البحث.

هيكلية البحث:

يتكون البحث من مقدمة، ومدخل مفاهيمي، ومبحثين، وخاتمة.

فالمدخل المفاهيمي: يتناول مفهوم الحداثة في اللغة وفي الاصطلاح.

المبحث الأول– عدنان إبراهيم وموقفه من السنة النبوية، وفيه مبحثان هما:

المطلب الأول– التعريف بعدنان إبراهيم.

المطلب الثاني– منهج تعامله مع السنة النبوية.

المبحث الثاني– الأحاديث المستشكلة بدعوى مخالفة العقل والواقع والعلم التجريبي، وفيه ثلاثة مباحث هي:

المطلب الأول– الأحاديث المنتقدة بدعوى مخالفة العقل: حديث سجود الشمس.

المطلب الثاني– الأحاديث المنتقدة بدعوى مخالفة الواقع: حديث: إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده.

المطلب الثالث– الأحاديث المنتقدة بدعوى مخالفة العلم التجريبي: حديث إن آدم طوله ستون ذراعا.

الخاتمة: وتتضمن نتائج البحث.

أما أهم المصادر والمرجع التي اعتمدتُ عليها في هذا البحث فهي:

1– حول دوران الأرض من منظور علمي، زغلول النجار، بحث: الإعجاز العلمي... في بعض آيات الأرض، زغلول النجار، أعمال الندوة 4–10 الإعجاز العلمي في القرآن الكريم.

2– فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر.

3– الموقع الرسمي للدكتور عدنان ابراهيم، من هو عدنان ابراهيم؟

المدخل المفاهيمي

مفهوم الحداثة في اللغة وفي الاصطلاح

الحداثة في لغة العرب:

مأخوذة من قولهم: حدث الشيء يحدث حدثاً وحداثة وأحدثه فهو محدث وحديث. وكذلك استحدثه... فالحديث الجديد من الأشياء نقيض القديم، وكون الشيء لم يكن. وما ابتدع والمحدث هو الأمر المبتدع، واستحدثتُ خبراً: أي وجدت خبراً جديداً، والحدث هو الشباب، أو الأمر المنكر الذي ليس معتاداً ولا معروفاً. فالحداثة هي الجدة، وأول الأمر وابتداؤه[1].

أمّا في الاصطلاح:

فإن الحداثة مصطلح مطاطي غير منضبط، وغير واضح السمات حتى قيل عنه إنه الشيء الذي لا يعرف[2]؛ لكنه يمكننا أن نقول إن الحداثة: "محاولة صياغة نموذج للفكر والحياة يتجاوز الموروث ويتحرر من قيوده (ثوابته)؛ ليحقق تقدّم الإنسان ورقيّه بعقله، ومناهجه العصرية الغربية؛ لتطويع الكون لإرادته واستخراج مقدراته لخدمته"[3].

فالحداثي: "صاحب إيديولوجيا تقوم على قراءة الواقع والنصوص وفق معطيات مسبقة تعتمد أولية العقل والشك والتفكيك... ويتعاطى مع الحداثة على أنها نهايات معرفية توزن بها الحقائق، بينما يتعاطى مع النصوص على أنها معطيات فكرية قابلة للنقد والتحوير؛ فخطاب الحداثي يعتمد الحجب والإبعاد بقدر ما يعلن أنه يقرأ ما يحجبه النص ويقصيه؛ لينتهي الحداثي من حيث ما بدأ"[4].

1- ينظر: ابن منظور، لسان العرب، 75/3، وإبراهيم مصطفى وأحمد الزيات وآخرون، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، 160/1.

2- عبد الغني بارة، إشكالية تأصيل الحداثة في الخطاب النقدي العربي المعاصر، مقاربات حوارية في الأصول المعرفية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص 15-16.

3- الحارث فخري عيسى عبدالله، الحداثة وموقفها من السنة النبوية، ص 33.

4- المرجع نفسه، ص 35.

أما عن أهم الأسباب المؤدية إلى استشكال النص الشرعي عموما (قرآنا وسنة) فيمكن إجمالها فيما يلي[5].

أ- ظنية دلالة النص الشرعي، بحيث تختلف فهوم العلماء في فهمه، وتحديد المراد منه ما بين مخط ومصيب؛ مما قد يوهم تعارضا أو تناقضا مع دليل آخر؛ كما أن غالب الأحاديث النبوية – خلا المتواتر منها- ظنية الثبوت كذلك؛ مما قد يعدّ عاملا آخر من عوامل استشكال النصوص بسبب الاختلاف الحاصل في تصحيحها أو تضعيفها، أو تجريح رواتها أو توثيقهم أو ما يلحق الحديث النبوي نفسه من علل، كاختصار، أو رواية بالمعنى أو إدراج أو قلب...إلخ.

ب- تنوع الأحكام التي تدل عليها النصوص الشرعية ما بين عام وخاص، ومطلق ومقيد وناسخ ومنسوخ؛ وفي هذا المعنى يقول الإمام الشافعي: "ورسول الله عربي اللسان والدار فقد يقول القول عاما؛ يريد به العام، وعاما يريد به الخاص"[6] ويقول أيضا: "ويسنّ السنة ثم ينسخها بسنته ولم يدع أن يبين كلما نسخ من سنته بسنته، ولكن ربما ذهب على الذي سمع من رسول الله بعض علم الناسخ، أو علم المنسوخ؛ فحفظ أحدهما دون الذي سمع من رسول الله ﷺ الحديثَ الآخرَ.

ج- تفاوت المدارك والأفهام، وتباين المستوى الثقافي والمعرفي، واختلاف المذاهب الفقهية والعقدية والفكرية، زيادة على التأثر بالمحيط والبيئة والمجتمع؛ كلها عوامل مؤثرة سلبا أو إيجابا في فهم النصوص أو استشكالها لدى السامع والمتلقي قديما وحديثا.

وبهذا يتبين –كما يقول المعلمي-: إن استشكال النص لا يعني بطلانه، ووجود النصوص التي يستشكل ظاهرها لم يقع في الكتاب والسنّة عفوا، وإنما هو أمر مقصود شرعا ليبلو الله تعالى ما في النفوس، ويمتحن ما في الصدور، وييسر للعلماء أبوابا من الجهاد العلمي يرفعهم الله به درجات"[7].

5- ينظر تفصيل هذه الأسباب عند : فتح الله بيانوني، مقال:" أسباب استشكال متن الحديث الشريف وأوجهه دراسة استقرائية، مجلة العلوم الشرعية، جامعة ابن سعود الإسلامية، الرياض، شوال 1431هـ، عدد 17، ص81 وما بعدها.

6- محمد بن ادريس الشافعي، الرسالة، تح أحمد شاكر، دار الفكر، د.ت، ص 214.

7- عبد الرحمن المعلمي، الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، ص223.

المبحث الأول

عدنان إبراهيم وموقفه من السنة النبوية

المطلب الأول– التعريف بعدنان إبراهيم[8]:

عدنان إبراهيم: طبيب، فلسطيني، ولد في مدينة غزة سنة 1386هـ/1966م، انتقل لدراسة الطب في إحدى جامعات يوغسلافيا؛ ثمّ سافر إلى فيينا –عاصمة النَّمسا– في أوائل التسعينيات ليستَكمِل دراسَتَه في الطِّب بعد تخرُّجه من الطِّب انتقل إلى لبنان لدراسة العلوم الشرعية؛ ليعود ثانيةً إلى النّمسا ليستكمل بقية دراساته العليا؛ حيثُ حصل على درجتي الماجستير والدكتوراه سنة 2014م من جامعة فيينا؛ وكان عنوان رسالته في الدكتوراه: "حريّة الاعتقاد ومعترضاته في القرآن الكريم"[9].

له اشتغال بالفلسفة والتربية والأدب، يجيد اللغات العربية والإنجليزية والألمانية والصربو كرواتية. خطيب بأحد مساجد النّمسا، صاحبُ مشروع فكري تجديدي، ولديه العديد من الأفكار والنظريات والأطروحات الفريدة والمثيرة للجدل؛ كما يَعُدُّهُ كثير من أبرز المفكرين الإسلاميين الإصلاحيين من مذهب أهل السنة والجماعة.

اتَّجَهَ إلى الميديا في سنة 2012م؛ حيث قدَّم العديد من البرامج؛ كما كانت له العديد من اللقاءات التلفزيونية والخطب والمحاضرات المصورة والمنشورة على الشبكة العنكبوتية؛ وليسَ له

8- للوقوف على ترجمته ينظر المواقع الإلكترونية التالية: الموقع الرسمي للدكتور عدنان ابراهيم، من هو عدنان ابراهيم؟، تم الاطلاع عليه 2021/01/9م. رابط الموقع:
http://www.adnanibrahim.net/%D9%85%D9%86-%D9%87%D9%88-%D8%B9%D8%AF%D9%86%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85/

موقع ويكيبيديا،
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D8%AF%D9%86%D8%A7%D98_%D8%A5%D8%A(8%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85_ (%D9%85%D9%81%D9%83%D8%B1).
آخر تعديل لهذه الصفحة كان يوم 1 يناير 2021، الساعة 01:47/ تاريخ الدخول 2021/01/9.

9- طارق السيد، عدنان إبراهيم في ميزان البحث العلمي، ص 12-13.

من الكِتابات كثيرٌ؛ إلاَّ أنّ جُلّ أعمالِه مُتوفِّرٌ على شبكة الإنترنت، وعلى موقعِه الخاص وتُنشَرُ خطبه منذ سنين، وله كثير من المتتبعين؛ من مؤلفاته: مطرقة البرهان وزجاج الإلحاد التعريف بمباحث الفلسفة، نظرية التطور (المؤيدات والمعارضات)...إلخ.

اشتهر بأفكاره ومعتقداته المثيرة للجَدل، وتناول من خلالِ خِطاباتِه ودروسه الدينية بعض المسائل الشائكة؛ فقد طَعنَ في بعض الصحابةِ رضي الله عنهم وأنكَرَ صُحبَتَهم، واعتبر انتقادَ الصحابة ليس بالشَّيءِ الذي يَستَحِقُّ التَّجريمَ؛ كونُهم بشراً غير معصومين، ولا منزَّهين عن الخطأ ومن أشهر انتقاداتِه كانت للصَّحابيين الجليلين سيدِنا معاوية بن أبي سفيان، وسيدنا أبي هريرة – رضي الله عنهما–[10]؛ كما طَعَنَ في أحاديثِ البخاريّ ومسلم؛ فقد ذكر بأن فيهما أَحاديثَ غيرُ ثابتةٍ وخُرافيةٍ وأسطوريَّة؛ وهو –أيضاً– لا يعتَرِفُ بظهور الدّجال، ولا بخروج المهدي المنتظر ولا بنزول سيدنا عيسى –عليه السلام– في آخر الزمان؛ كما أنه يُنكِر حدَّ الرّدّة والرَّجمِ ويرى أنَّهما وحشيَّان ضدّ الإنسانية، لم يأتِ بهما القرآن ولم يقِف عند هذا الحدِّ بتصريحاتِه الغريبة؛ فقد طالت –أيضا– أهْل البيتِ بانتقادِه لأمِّ المؤمنين، السيدة عائشة رضي الله عنها وذكر –أيضاً– في إحدى خطاباته بأنَّ الدُّخولَ للجَنَّة لا يَستَوجِبُ اتِّباع سُنةِ محمد ﷺ بل يكفي فقط الاعتراف بنبوته – عليه الصلاة والسلام–... وغيرها من العديد من التصريحات والأفكار التي لا يصدِّقُها عقل؛ بل يُغرِّرُ بها الشبابَ الجاهل بدينه وعقيدَتِه، وقد وَاجَه إثْرَ هذه الآراء العديد من الانتقادات من قِبَل كثيرٍ من المشايخ؛ فمنهم من اتهمه بالزَّندقة والتَّشيُّع، وكونُه قرآنيا لا يؤمن بالسنة، بل وصل الأمرُ إلى حدِّ تكفيرِه وإخراجه من الملَّة.

كما أنَّ مِنَ المشايخ مَن انتقدَ أفكارَه وناقش آراءه بإنصاف وحنكةٍ علميَّةٍ، بعيداً عن كَيْلِ التُّهمِ والمُزايدَة على النِّياتِ، ولم يتعرَّض لشخصِه من أمثالِ الشَّيخ محمد الحسن ولد الدّدو والشَّريف حاتم العُوني، والدكتور علي العمري وغيرهم، وقَد دعاه بعضُهم إلى مناظرة تلفزيونية على المباشر؛ لمناقشة أفكارِه لكنَّه اعتذر عن ذلك.

المطلب الثاني– منهج تعامله مع السنة النبوية:

10 – للأمانة يُذكر أنَّه تراجع عن طعنِه في الصحابة في حصّة تلفزيونية على قناة الرسالة. والله اعلم.

للدكتور عدنان منهجٌ خاصٌ به، بعيدً عن منهجِ المحدّثين، بل إنه يصلُ إلى حَدِّ الغَرابَة وقد تحدَّث عن منهجه في مقطع فيديو، نشره على موقعه على الإنترنت عُنونَ بـ "ملخص منهج د. عدنان ابراهيم في التعامل مع الحديث النّبويّ[11].

معالِم منهجه في الأخذ بالسنة:

1- أيُّ حديثٍ يُنسَبُ للنَّبيّ ﷺ أينما كان ولو في الصحيحين، يتناقض مع كتاب الله –عزّ وجلّ– مناقضة لا مخلص منها، يرَدُّ ويرمى به مباشرة.

2- أحاديث تناقض الحقائق الكونية أو العلمية الثابتة تَرَدُّ من غير تكلُّف الإجابة عنها.

3- في أحاديث الأحكام لا يُقبَل إلا الحديث العزيز على الأقل؛ لأنَّ هذا هو منهج القرآن في الأمور البسيطة بين البشر لا يقبل إلا بشاهدين؛ والحديث شهادة عن رسول الله ﷺ لكن يُستأنسُ بحديث الآحاد؛ ولو كان في الصحيحين؛ بشرط موافقته لروح القرآن، ومقاصِد الشريعة، وضمان الحقوق، والقانون العدلي.

4- أما في موضوع الأخلاق فَيَقبَلُ كلَّ الأحاد حتّى الضَّعيفة، وأيَّةُ حكمَة نسبت إلى النبي ﷺ صحَّت أو لم تَصِحّ، المهِمُّ أن تكون سائغة توافق العقل؛ لأنّ الحكمةَ تُقبَل حتى من أرسطو ونتشه وغيره.

5- يضاف إلى هذا أن الدُّكتور عدنان أثار قضيّة مسألة عصمة صحيح البخاري ومناقشها وكأنها قضية مسلم بها؛ مستغلا اتفاق أئمَّة أهل السنة على شبه القطع بصحة ما فيه وتلقيهم له بالقبول والتسليم دون القول بعصمته؛ لأنه لا عصمة لأحد –عند أهل السنة– بعد الرسول ﷺ[12].

وهكذا يمكن القول بأن الدكتور عدنان قد ضرب عرضَ الحائطِ بجميع نقولِ أئمَّة أهل الحديث وتقريراتهم عبر القرون والأعصر، والأنكى استخفافُه بعقولهم واستنباطاتِهم وترجيحاتِهم في ذات الموضوع بِما قرَّرَه هو، ودافع عنه، وتوصَّل إليه بعقلِه المُتحَرِّر –حسب رأيه– من انتقاض

11- ينظر المقطع كاملا على اليوتيوب رابط:
https://www.youtube.com/watch?v=cBgZvDjsmR8.

12- يقول ابن الصلاح (ت: 643هـ) -في مقدمته ص 45-46-: "إن ما انفرد به البخاري ومسلم مُنْدرجٌ في قبيل ما يُقطع بصحّته؛ لتلقّي الأمّة كل واحد من كتابيهما بالقبول، على الوجه الذي فصّلناه من حالهما فيما سبق، سوى أحرف يسيرة تكلّم عليها بعضُ أهل النقد الحفّاظ، كالدارقطني وغيره، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن".

الاتفاق؛ بل عدم تحقُّقِه أصلاً؛ بدليلِ انتقادِ بعضِ العُلماءِ لأحاديثه؛ أي: أنَّه لا إجماع على صحيح البُخاريّ؛ وليس كلُّ ما في الصَّحيح صحيح؛ هكذا بلا مثنوية! –على حدِّ تعبيره–.

هذا هو الموقف العام للدكتور عدنان تجاه السّنة النبوية –كما صرَّح هو بنفسه– ويمكن من خلال ذلك إبراز الملاحظات والمآخذ الآتية:

1– إن الاتّفاق حاصِلٌ على أنَّ أي حديثٍ ثابتٍ صحيحٍ يناقض صريحَ القرآن، ولا يقبل التأويل فإنّه يُرَدُّ[13]، إلاَّ أن هذا عزيز جِداً، بل قد لا يوجَد أبداً؛ لأنَّه يستحيل أن يتناقض وحيان مصدرُهما واحدٌ؛ وقد اهتمَّ الأوائل بهذا الأمر غاية الاهتمام، وألَّفوا فيه مؤلفات خاصَّةً[14]، وبرز علم مستقلٌ به، هو علم يسمى: مختلِف الحديث[15]، له قواعِدُه وضوابِطُه التي تضبطه وتنظِّمُه غايتُه دفع توهُّم التناقض بين نصوص الشريعة[16].

13– يقول الخطيب البغدادي: "وإذا روى الثقة المأمون خبراً متصل الإسناد رُدّ بأمور:

أحدها: أن يخالف موجبات العقول، فيُعْلم بطلانه؛ لأن الشرع إنما يَرِدُ بمجوزات العقول، وأما بخلاف العقول فلا.

والثاني: أن يخالف نص الكتاب أو السنة المتواترة فيُعْلم أنه لا أصل له، أو منسوخ.

والثالث: أن يخالف الإجماع؛ فيُسْتَدل على أنه منسوخ، أو لا أصل له؛ لأنه لا يجوز أن يكون صحيحاً غير منسوخ وتجمع الأمة على خلافه.

والرابع: أن ينفرد الواحد برواية ما يجب على كافة الخلق علمُهُ؛ فيدل ذلك على أنه لا أصل له؛ لأنه لا يجوز أن يكون له أصل وينفرد هو بعلمه من بين الخلق العظيم.

والخامس: أن ينفرد بما جَرَت العادة بأن ينقله أهل التواتر، فلا يقبل؛ لأنه لا يجوز أن ينفرد في مثل هذا بالرواية. وأما إذا ورد مخالفاً لقياس أو انفرد الواحد برواية ما تعم به البلوى لم يُرَدّ". ينظر: الخطيب البغدادي 1/354–355.

14– من أهم المؤلفات المفردة في هذا الفن كتاب اختلاف الحديث للشافعي، وتأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ومشكل الآثار للطحاوي، وغيرها.

15– يقول النووي: "هذا فنٌ من أهمِّ الأنواع، ويضطرُّ إلى معرفته جميع العلماء من الطوائف". يطلق عليه مشكل الحديث واختلاف الحديث، ومناقضة الحديث، وقد فرّق بعضهم بين مختلف الحديث، ومشكل الحديث، فعمم المراد بمشكل الحديث ليشمل مختلف الحديث، إضافة إلى الأحاديث التي عارضت القرآن والعقل والتاريخ والواقع والحقائق العلمية؛ وبذلك يكون كل مختلف مشكلا، وليس كل مشكل مختلفا. ينظر: نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، ص 337. وأسامة خياط، مختلف الحديث بين

2- إنَّ دعوى التناقُضِ لا تُسلَّم إلا عند التحقُّق من تَضمّن الحديث النبوي لخَبَرٍ مُفصَّل عن واقع محسوس (حقيقة علمية) يُناقِضُ المستقِرَّ المشاهَدَ ضرورةً؛ بحيث ينتفي الجانب الغيبي في هذا الخبر أمَّا إذا لم ينتفِ عن الخبر هذا الجانب فالمناقضة منتفية؛ لكون الحسِّ لم يَشهَدْه كي تَصِحَّ دعوى مخالفة الضرورة[17]؛ بمعنى أنَّ الحديث إذا أخبرَ عن أمرٍ غيبي لا يقع للعقل إدراك كُنْهِهِ لعجزه، ولقصور الواسطة الناقلة للعقل –الحواس– عن تحصُّلِ هذا الإدراك، فلا طريق إلى معرفةِ هذا الغَيب إلا عن طريق الوحي وحينئذ يَجِبُ الإيمان بما أخبر به الصادق ﷺ وذلك من مقتضيات الإيمان بالرسول ﷺ لأنَّ العقل دلَّ على صدق نبوته ورسالته ﷺ فوجب الإذعانُ لكلِّ ما يُخبِرُ به؛ وإلا لوقع التناقضُ بين تصديقِ نبوَّتِه وبين تكذيبِ خَبرِه ﷺ.

3- إنَّ ثبوت مناقضة الحديث للحقيقة الكونية أو العلمية، التي بلغت مبلغ القطعيات وهو ما يُعبَّرُ عنه بالضرورة الحِسيَّةِ[18]، يُوجب ردَّ الحديث بشرطين اثنين: ألا يمكن الجمع بين الحقيقتين، وألا يمكِنَ تأويل الحديث؛ بحيثُ يتوافق مع الحقيقة العلمية، وإلاَّ فالأسلم التوقُّف لمن لم يستبن له وجه التأويل خاصة في الحديث الثابت الصحيح المحتفِّ بالقرائن، كأحاديث الصحيحين مقلا.

المحدثين والأصوليين والفقهاء، ص 38-39. وفتح الدين بيانوني، مقال: "شروط الاشتغال بعلم مشكل الحديث وقواعده"، مجلة الإسلام في آسيا، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، المجلد4، العدد 2 ديسمبر2007م، ص 25.

16- حتى قال ابن خزيمة (ت 311هـ): "لا أعرف حديثين متضادين، فمن كان عنده فليأتني به لأؤلف بينهما". ينظر: الخطيب البغدادي، الكفاية في علوم الرواية، تح. ماهر الفحل، ص1316. ومحمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت: 902هـ)، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، تح. عبد الكريم الخضير –محمد آل فهيد، 470/3.

17- ينظر: عيسى بن محسن النعمي، دفع دعوى المعارض العقلي عن الأحاديث المتعلقة بمسائل الاعتقاد دراسة لما في الصحيحين، ص 603.

18- من عناية المحدثين بنقد المتون جعلهم من أمارات الحديث الموضوع المختلق، ما أجمله ابن الجوزي بقوله: "فكل حديث رأيته يخالف المعقول، أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع، فلا تتكلف اعتباره" ومعناها تفصيلا: أن الحديث يرد لمخالفته للعقل الصحيح، أو المشاهدة والحس، عند عدم إمكان تأويله تأويلاً قريباً محتملاً وأن النقاد كثيراً ما يردون الحديث لمخالفته للقرآن، أو السنة المشهورة الصحيحة، أو التاريخ المعروف، مع تعذر التوفيق. ينظر: الموضوعات، ابن الجوزي تح: عبد الرحمان محمد عثمان، 106/1. وأبو شهبة، دفاع عن السنة وردُّ شبة المستشرقين والكتاب المعاصرين ص 31.

4- إنَّ اشتراطَ أن يكونَ الحديثُ عَزيزاً[19] حتى يُعمَل به هو شرْطٌ وضعَه المُعتزلةُ[20]، وخالفهم فيه الجمهور من المحدّثين والأصوليين، وحتى بعض المعتزلة، وأدلتهم في ذلك كثيرة سيأتي بعضها في ثنايا هذا البحث؛ ورأي الدُّكتور عدنان مبني على رأي لا يؤيِّدُه العقل، فضلا عن الشرع؛ فإن احتمال الخطأ واردٌ على الاثنين، كما يَرِدُ على الواحدِ والعقل لا يفرّق بينهما.

أضف إلى ذلك أنَّ توفُّرَ شروط الحديث العزيز نادرة جدّا، وتفضي إلى ردِّ أحاديث الآحاد رأساً، وذلك لا يصِحُّ؛ لقيام الدليل على بطلانِه[21].

أمّا قياسُه الرواية على الشهادة فهو قياسٌ مع وجود الفارق[22]؛ لأنَّ الشهادة مبنيَّة على التَّضييق.

وقد حاول تطبيق منهجه هذا من خلال استشكاله نماذجَ اختارها؛ باعتبارِها رواياتٍ مشكلة تناقض العقل والواقع والعلم، موجودة في صحيح الإمام البخاري –والغالب عليها أنها مما اتفق عليها الشيخان– وهو ما سنقف عليه بُغيَة استشفاف منهجه، الذي طبَّقه على أحاديث الصحيح بشكل دقيق، ومن ثمَّ مناقشتُه والحكم عليه.

19- الحديث العزيز: هو ما انفرد بروايته راويان في جميع طبقات السند، ولا يقل العدد عن ذلك؛ وقال ابن حجر: هو ألا يرويه أقل من اثنين عن اثنين، وليس شرطًا للصحيح خلافًا لمن زعمه، وهو أبو علي الجبائي من المعتزلة. ينظر: أحمد بن علي بن حجر، نزهة النظر، ص 26.

20- ينظر: آراء المعتزلة الأصولية دراسة وتقويما، علي بن سعد الضويحي، ص 333.

21- لا يترتب على هذا إبطال حكم شرعيٍ فحسب، بل يترتب عليه إبطال جميع الأحكام الشرعية الواردة عن طريق خبر الآحاد؛ وهو ما عناه الحازمي بقوله: «ولا أعلم أحداً من فرق الإسلام القائلين بقبول خبر الواحد اعتبر العدد سوى متأخري المعتزلة، فإنهم قاسوا الرواية على الشهادة، واعتبروا في الرواية ما اعتبروا في الشهادة، ومغزى هؤلاء تعطيل الأحكام، كما قال أبو حاتم ابن حبان. محمد بن موسى أبو بكر الحازمي (ت: 594هـ)، شروط الأئمة الخمسة، ص 61. أما قول ابن حبّان المقصود: فأما الأخبارُ فإنّها كلها أخبار آحاد؛ لأنه ليس يوجد عن النبي ج خَبَرٌ من رواية عَدْلين، روى أَحدهما عن عَدْلين وكل واحد منهما عن عَدْلين، حتّى ينتهي ذلك إلى رسول الله ﷺ فَلمَّا استحال هذا وبَطَل ثَبَتَ أَن الأَخبار كُلَّها أَخبار آحاد وأَنّ من تنكَّب عن قبول أخبار الآحاد، فَقَد عَمَدَ إلى تركِ السُّنَنِ كُلِّها؛ لعَدَمِ وجود السُّنن إلا من رواية الآحاد". علي بن بلبان، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، 156/1.

22- ينظر: محمد بن أحمد بن النجار الحنبلي (ت: 979هـ)، شرح الكوكب المنير، تح: محمد زحيلي ونزيه حماد، 364/2.

المبحث الثاني

الأحاديث المستشكلة بدعوى مخالفة العقل والواقع والعلم التجريبي

المطلب الأول– الأحاديث المنتقدة بدعوى مخالفة العقل:

حديث سجود الشمس:

عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لأَبِي ذَرٍّ –حِينَ غَرَبَتِ الشَّمْسُ–: «تَدْرِي أَيْنَ تَذْهَبُ؟ قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: فَإِنَّهَا تَذْهَبُ حَتَّى تَسْجُدَ تَحْتَ الْعَرْشِ، فَتَسْتَأْذِنَ، فَيُؤْذَنَ لَهَا، وَيُوشِكُ أَنْ تَسْجُدَ فَلاَ يُقْبَلَ مِنْهَا، وَتَسْتَأْذِنَ فَلاَ يُؤْذَنَ لَهَا، يُقَالُ لَهَا: ارْجِعِي مِنْ حَيْثُ جِئْتِ، فَتَطْلُعُ مِنْ مَغْرِبِهَا فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾[يس: 37][23].

وجه الاستشكال:

1– إنَّ القرآن الكريم ليس فيه أن الشمس تدور، وتأتي كل ليلة تبيت تحت العرش ساجدة.

2– إن الحديث يخالف العلم الحديث والعقل والواقع المحسوس؛ فسجود الشمس يعني خروجها عن مدارها، وتعطُّل حركة الليل والنهار، وهذا شيء لا يحدث أبدا؛ لأنَّا نراها ما غَربت على طرفٍ من الأرضِ إلا أشرَقَت على الأخر، فمتى تذْهَبُ للسُّجودِ تحت العرش؟

فهوم العلماء للحديث

قال الخطابي: "ليس في سجود الشمس كل ليلة تحت العرش ما يُعِيق عن دورانها في سيرها"؟[24]. وقال: "لا ينكر أن يكون لها استقرار تحت العرش، من حيث لا ندركه ولا نشاهده، وإنما هو خبر عن غيب، فلا نكذب به، ولا نكيفه؛ لأن علمنا لا يحيط به"[25].

23– البخاري، كتاب بدء الخلق، باب صِفَةِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ، 3235، وكتاب التفسير، باب قَوْلِهِ: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾[يس: 38]، 4850. وكتاب التوحيد، باب وكان عرشه على الماء، 7513. ومسلم كتاب الإيمان، باب بَيَانِ الزَّمَنِ الَّذِي لاَ يُقْبَلُ فِيهِ الإِيمَانُ، 418.

24– ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، عناية: محب الدين الخطيب، 403/8.

وقال ابن العربي: "قد أنكر قومٌ سجود الشمس، وهو صحيح ممكن"[26]؛ وقال البدر العيني[27]: "دوران الشمس في فلَكِها لا يستلزم مَنْعَ سجودها في أي موضع أراده الله تعالى". ثُمّ نعت أولئك الذين ينكرون سجود الشمس بقوله: "هؤلاء قوم من الملاحدة؛ لأنهم أنكروا ما أخبر به النبي ﷺ وثبت عنه بوجهٍ صحيحٍ، ولا مانع من قدرةِ الله تعالى أن يُمَكِّنَ كل شيءٍ من الحيوان والجمادات أن يسجُدَ له". قال تعالى: ﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾[الرحمن: 6].

وتأوّل الحافظ ابن حجر وجهاً لهذا الحديث دفعاً لردّه، فقال: «ويُحتَمَلُ أن يكون المُرادُ بالسُّجودِ سجودُ من هو موكَّلٌ بها من الملائكة، أو تسجُدُ بصورةِ الحالِ، فيكون عبارة عن الزّيادة في الانقياد والخضوع في ذلك الحين"[28]. "والتّعبير عن سجود الشَّمسِ بسجود الملائكةِ نوعٌ من أنواع المَجاز المعروف بإطلاق السَّبب على المُسبب، وهو أقسام كذلك، والذي ذكَرَه الحافظُ هو من قسم السبب الفاعليّ، كقولِهم: نزل السّحاب، والمُراد حقيقةً المطرُ لا السحاب»[29].

ردُّ الاعتراض:

الإشارات القرآنية لحركة الشمس وسائر الأفلاك وموافقتها للعلم الحديث:

بداية نقول: إن القرآن الكريم قد تضمن الإشارة إلى حركة الأرض والشمس وسائر الأفلاك، بل بيَّن بعض التفاصيل الدقيقة لتلك الحركة، فجاءت هذه الإشارات موافقة للعلم الحديث في حقائقه؛ من تلكم الآيات قول الله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾[يس: 37–38] وبعد أن تحدثت

25– حمد بن محمد الخطابي (ت 388هـ)، أعلام الحديث شرح صحيح البخاري، تح. محمد بن سعد آل سعود، 1893/3.

26– فتح الباري 403/8.

27– محمود بن أحمد العيني (ت 855هـ)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، تـ. عبد الله محمود محمد عمر، 164/15.

28– فتح الباري (299/6).

29– وممَّن مال إلى حمل الحديث على المجاز الشيخ محمد أبو شهبة. ينظر: دفاع عن السُّنّة وردُّ شبة المستشرقين والكتاب المعاصرين، مكتبة السُّنَّة، القاهرة، ط1، 1409هـ/1989م.ص 44.

الآيات الكريمات عن الشمس والقمر والأرض ذكرت حقيقتين علميتين مذهلتين متعلقتين بما قد تحدثت عنهم الشمس والقمر والأرض، وهما[30]:

1– إن حركة الأرض فى الفضاء من خلال ذِكر حركةِ كلٍ من الشّمس والقمر والأرض جميعا، كما في قول الله تعالى: ﴿لَا ٱلشَّمْسُ يَنبَغِے لَهَا أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهارِ وَكُلّ فِے فَلَك يَسْبَحُونَ﴾[يس: 39] ليسَ ذلك فحَسْب، بل جاء وصف هذه الحركة بدقة بالغة وأنها حركةٌ منتظمةٌ سهلةٌ سَلِسَةٌ مثلَ حركةِ السّابح في الماء بسهولةٍ وفي انسيابِيّةٍ، كما في قوله تعالى: ﴿يَسْبَحُونَ﴾.

2– وصف شكل حركة الأرض في الفضاء، من خلال ذكر صِفَة الحَرَكَة لكلٍّ منَ الشّمس والقمر والأرضِ جميعا، وأن هذه الحركة في مدار شبهِ مُستديرٍ (فَلَكٍ) كما نصَّت على ذلك الآية السَّالفَة الكر.

بمعنى أوضح نقول: إن كُلًّا من الشّمس والقمر والأرض يَسْبَحُ في فَلَكٍ خاصٍ بسرعةٍ دورانيةٍ خاصةٍ في فَلَكِه؛ بل إنَّ كُلَّ كوكبٍ وكلَّ نجمٍ يَسبَحُ في فَلَكِه الذي قُدِّر له، لا يتحوَّل عنه ولا يَحيدُ، وفي الوقت نفسه جميعُها في وحدةٍ متماسِكة بفعلِ الجاذبية، وعموماً فالكون كُلُّه لا يَعرِف السُّكون؛ لأنَّ الكُلَّ يَجري لأجلٍ مُسمًّى[31]. وهذا ما تَمَّ اكتشافُه حديثاً، في حِينِ أنَّ القُرآنَ الكريمَ قد أخبر بذلك منذ نحو 1400عام.

يقول عبد الدائم الكحيل –حول حقيقة جريان الشمس في الفضاء–: «لقد وجد العلماء بعد دراسات معمقة أن الشمس تجرى باتجاه مُحدَّد، أسمَوْه مُستقَرَّ الشَّمس أو " Solar Apex". ويُعرِّفُه الفلكيون بما يلي: «النقطة التي تتحرك الشمس مع كواكبها باتجاهها» ؛ أي:

30– محمد السيد محمد، الإسلام ومكتشفات العلم الحديث، بحث منشور ومتاح للتحميل على موقع الألوكة

31– ينظر: الموسوعة الكونية الكبرى– آيات الله في خلق الكون ونشأة الحياة، ماهر أحمد الصوفي وآخرون، ا484/4-486). و موسوعة حقائق الإعجاز العلمي في القرآن والسنة النبوية في مواجهة الشبهات، إعداد. الهيئة العالمية للإعجاز العلمي في القرآن والسنَّة، رابطة العالم الإسلامي، جدة، 240/1 وما بعدها).

بزاوية تميل 10 درجات جنوب غرب نجم النسر... بسرعة تقدر في حدود 19.4 كيلو متر في الثانية»[32].

وعليه فدعوى أنّ هذا الحديث يُخالِفُ العلمَ الحديثَ من جِهَةِ أنَّه جعَلَ الشُّروق والغروب من فعل الشمس، مع أن الليل والنهار يحدُثَان بسبب دوران الأرض مردودٌ بنص القرآن، الذي نَسَبَ عمليةَ الشُّروقِ والغروبِ للشَّمس في كثيرٍ من الآيات، قال تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً﴾[الأنعام: 78] فنَسَبَ البُزوغ لها؛ وقوله تعالى -في قصة أصحاب الكهف-: ﴿وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ تَزَاوَرُ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَتْ تَقْرِضُهُمْ ذَاتَ الشِّمَالِ وَهُمْ فِي فَجْوَةٍ مِنْهُ ذَٰلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا﴾[الكهف: 17] فهذه أربعة أفعالٍ نُسِبَت إلى الشمس: الطلوع، والغروب، والازْورَار والقرض؛ فأنت ترى أنَّ نِسبَةَ هذه الأفعال كلِّها للشَّمسِ أمرٌ ظاهرُه في أنَّها هي التي تتحَرَّك، وأن حركَتَها هذه هي التي تُسبِّبُ الشُّروق والغروب ومجيءُ اللَّيل ورجوعُ النَّهار؛ ونحن نعلَم أن هذه الأفعال المنسوبةَ للشَّمس في كتابِ ربِّنا إنّما هي فعلُ الأرض في الحقيقة بدورانها على نفسها[33].

ثبوت سجودِ الشمس ومعناه:

أخبر القرآن أن كلَّ شيء في السَّمواتِ والأرضِ يسجُد لله تعالى، كما قال: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلَالُهُمْ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾[الرعد: 16]. وقال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ وَالْمَلَائِكَةُ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [النحل: 49].

32- عبد الدائم الكحيل، مقال: "هل الشمس تدور أم تمشي؟ "، تاريخ الاطلاع 2017/02/22 م، متاح على موقع أسرار الإعجاز العلمي رابط:
http://www.kaheel7.com/ar/index.php/2010-02-02-20-06-04/504-2012-10-17-18-07-52

33- حول دوران الأرض من منظور علمي ينظر: زغلول النجار، بحث:" الإعجاز العلمي... في بعض آيات الأرض"، زغلول النجار، أعمال الندوة4-10 الإعجاز العلمي في القرآن الكريم، ماي 2004م، 18/1.

وقال تعالى: ﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾[الرحمن: 4]. والآيات في هذا كثيرة . كما قد أخبر أن كلَّ شيءٍ قد أسْلَم له وكلُّ شيْءٍ يُسبِّحُه، قال تعالى: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَٰكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾[الإسراء: 44] وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ وَمَنْ يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾[الحج: 18] ولا يُرادُ بذلك سجودٌ كسجودِ البشر العُقلاَء، وإنما يعني به أحدُ ما يأتي:

1- إمَّا أن يكون ذلك المراد التَّعبيرُ عن الانقياد والخضوع والخشوع.

2- وإما أن يكون المراد بالسُّجود الدلالة على الله؛ يعني: أن هذه المخلوقات تَدُلُّ على الله على أنه يستَحِقُّ أن يَسجُد له كلُّ شيْءٍ، وأن يَعبُدَه كلُّ شيْءٍ، وهذا مجاز مشهور في اللغة والتفسيرُ الأَوَّلُ في السُّجودِ هو التَّفسير.

3- وإما أن تَقييد أن السُّجود يكونُ تحتَ العَرشِ، وهوَ مُبالغَةٌ في الانقيادِ، وعبارة عن تمام ذلك، كما يقالُ: "فلانٌ يسجُد تحت قَدَمَيْ فلان، ويَسجُد تحت سريره، وتحت عرش الملك"؛ والمعنى في ذلك المبالغة ولا تُرادُ الحقيقةُ؛ فقولُه [في الحديث]: «إنَّها تسجُدُ تحت العرش» يعنى أنها خاضعةٌ له أكمَلَ الخضوع وأتَمَّه"[34].

إذن فسُجودُ الشَّمسِ ثابتٌ في القرآن الكريم، كما سبق بيانُه من خلال سياق الآيات، وليس سجودُ الشَّمسِ ممَّا انفرَدَت به السُّنَّة؛ حتى يكون سُجودُها مَطْعَنًا في روايات الحديث، واستشكالُها في الحديثِ يجُرُّ إلى استشكالِها في القرآن الكريم، والعكسُ بالعكس، الأمر الذي يفحم هؤلاء القرآنيون الذين يصدون رؤوسها بأنهم يتمسكون بالقرآن دون السنة؛ ففهم بتكذيبهم لسجود الشمس الوارد في السنة يكذبون بالقرآن أيضا من حيث لا يدرون.

بل لقد أخبرنا القرآن –في آيات كثيرات– عمَّا هو أعجبُ من السجود؛ وهو تسبيحُ الجمادات والحيوانات والطيور وأجرام السَّموات وقُنوتُها لله –عزّ وجلّ–، وخشيَتُها لله، وطاعتُها له جل جلاله ومن المعلوم أنَّ سجودَ هذه المخلوقاتِ ليس هو السُّجود على سبعةِ أعضاء، كبني آدم

34- ينظر: عبد الله القصيمي، مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها، طبع المجلس العلمي السلفي، ص 112-113.

كما أن تسبيحَها ليس كمثلِ تسبيحِ بني آدم؛ فإن تبين أنه ليس طعنا في القرآن الكريم، فقد تبين (لزوما) أنه ليس طعنا أيضًا في السنة المشرفة[35].

وبالجملة: فإنَّ الشمس دائمةُ السُّجود، وليس لها وقتٌ خاصٌ بالسُّجود لا تَسجُد في غيرِه فإنَّها إذا غربت على قوْمٍ طلعت على قوْمٍ آخرين؛ فسجودُها مستمِرٌّ، وهي مع سائرِ هذا العالم تحت العرش لأنَّه سقف العالم أجمَع بأرضه وسماواته، وجنَّتِه وناره، وهذا وأمثالُه يجبُ الإيمان به على ما أرادَه الله ورسولُه ﷺ[36].

كما أنَّ هناك تصوُّراً آخر لدى مستشكِل الحديث جرّه لرَفض الحديث من أصله، ويمكن صياغَتُه على شكل السؤال التالي: من قال إنّ سجود الشمس يقتضي غيابها، حتى يُجعَلَ من انتفاء غيابِها عن الأرض طرفةَ عينٍ مناقِضا لذهابِها للسجود تحت العرش؟؟[37].

والجواب: إنّه ليس في لفظ حديث أبي ذر أن تَغيبَ، وإنّما فيه أنّها «تذهب» أو «تغرُب» ولا يتضمن الحديث لفظ أنّها تغيب؛ بمعنى: تختفي –وهو ما فهمه الدكتور عدنان، وأراد إلزامنا به–، وهو المعنى الذي أثار الإشكال أمام ما هو معروفٌ من أن الشمس لا تغيبُ عن الأرض كلِّها ثانية واحدة؛ فكيف تذهب وتختفي للسجود تحت العرش؟

إن الناظر في كلام العرب يجِد أن العرب ترادِف بين لفظي: الغروب والذهاب؛ من ذلك قولهم: «غرّب القوم: ذهبوا في المغرب»[38]؛ إذن فغروب الشمس هو ذهابُها وتحرُّكها وجرياُنها وليس غيابُها واختفاؤُها –كما قرَّره الدكتور– وبهذا المعنى لا تناقض بين الحديث والواقع الحسي المشاهد؛ لأنّ غروب الشمس لا ينافي سجودَها تحت العرش. وبخاصة أن سجود الشمس الوارد في الحديث وارد –أيضا– في القرآن الكريم، ولا تناقض بين ما أتت به السنة، وبين ما ورد القرآن الكريم.

35– ينظر: الشريف حاتم العوني، مقال "مع حديث سجود الشمس: حديث من الأحاديث التي يطعن بها على المنهج النقدي للمحدثين"، منشور بموقعه على الأنترنيت، وموقع نماء للبحوث، تاريخ النشر: 1435/09/04هـ. تاريخ الاطلاع، 2017/02/22م، رابط: .http://nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?id=135.

36– عبد الله التليدي، الجواهر واللآلئ المصنوعة في تفسير القرآن العظيم بالأحاديث الصحيحة المرفوعة، 695/2.

37– محمد بن رمضان رمضاني، آراء محمد رشيد رضا في قضايا السنة النبوية من خلال مجلة المنار، ص431.

38 – محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي (ت711هـ)، لسان العرب، ص 3225.

المطلب الثاني

الأحاديث المنتقدة بدعوى مخالفة الواقع

حديث: إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا هَلَكَ كِسْرَى فَلاَ كِسْرَى بَعْدَهُ وَإِذَا هَلَكَ قَيْصَرُ فَلاَ قَيْصَرَ بَعْدَهُ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَتُنْفِقُنَّ كُنُوزَهُمَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ»[39].

وجه الاستشكال:

1- الجزء الثاني من الحديث يتعارض مع الواقع التاريخي، ذلك أنَّه بعد أن هلك قيصر جاء بعده 96 قيصرا على مدى 300 سنة.

2- هناك حديث آخر يُخالِف هذا الحديث ونصه: "... لكن الرّوم ذات القرون كلَّما هلك قرنٌ أتى قرن".

فهوم العلماء:

أجمل الحافظ ابن حجر أقوال العلماء في شرح هذا الحديث بأنه: قد استُشكِل هذا مع بقاء مملكة الفرس؛ لأن آخرهم قتل في زمان عثمان، واستُشكِلَ -أيضاً- مع بقاءِ مملكةِ الرُّوم وأجيب عن ذلك بأن المُراد لا يبقى كسرى بالعراق، ولا قيصر بالشام، وهذا منقول عن الشافعي قال: وسبَبُ الحديث أن قريشًا كانوا يأتون الشَّام والعِراق تُجَّارًا، فلما أسلَموا خافوا انقِطاعَ سفرِهم إليهِما لدخولهم في الإسلام؛ فقال النَّبي ﷺ ذلِك لهم؛ تَطْييبا لقُلوبِهم، وتبشيرًا لهم بأنَّ مُلكَهُما سيزولُ عن الإقليمَين المذكورَين، وقيل: الحكمة في أن قَيصرَ بَقيَ مُلكُه، وإنَّما ارتفعَ من الشّام وما والاها وكسرى ذَهَبَ مُلكُه أَصلاً ورأْساً، إنَّ قيصر لمَّا جاءَه كتابُ النَّبي ﷺ قَبِلَه، وكاد أن يُسلِم – كما مضى بسط ذلك في أوَّل الكتاب- وكسرى لما أتاهُ كتاب النبي ﷺ مزَّقَه، فدعا النَّبي ﷺ أن يمزَّقَ مُلكُه كُلَّ مُمَزَّق فكان كذلك؛ قال الخطابيّ: معناه فلا قيصر بعده يَملِك مثلَ ما يمْلِك وذلك

39- البخاري، كتاب فرض الخمس، باب قول النبي ﷺ أحلت لكم الغنائم 3157. 3158. وكتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام 3661. 3662. وكتاب الأيمان والنذور، باب كيف كانت يمين النبي ﷺ 6711. 6712 . ومسلم كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيتمنى أن يكون مكان الميت من البلاء 7514.

أنّه كان بالشام، وبها بيت المقدس، الذي لا يَتِمُّ للنصارى نُسُكٌ إلاَّ به، ولا يَملِك على الرُّوم أحدٌ إلا كان قد دخلَه إمَّا سرّاً وإمَّا جهراً؛ فانْجلى عنها قيصرُ، واستُفتِحَت خزائنُه، ولم يَخلُفْه أحدٌ من القياصرة في تلك البلاد بعده؛ ووقع في الرواية التي في كتاب الجهاد، باب الحرب خدعة للبخاري من هلاك كسرى، ثم لا يكون كسرى بعده، وليهلك قيصر...إلخ.

وأمَّا قيصرُ فعاش حتى زمن عمر سنة عشرين على الصحيح، وقيل مات في زمن النَّبي ﷺ والذي حاربَ المسلمين بالشّام ولدُه، وكان يلقَّب أيضاً قيصر، وعلى كل تقديرٍ؛ فالمراد من الحديث وقَع لا محالةَ؛ لأنَّهما لم تبقَ مملكتُهما على الوجه، الذي كان في زمن النبي ﷺ –كما قررته–[40].

وقال النووي في شرحه لهذا الحديث: "قال الشافعي وسائر العلماء: معناه لا يكون كسرى بالعراق، ولا قيصر بالشام –كما كان في زمنه– ﷺ فأعلمنا ﷺ بانقطاع مُلكِهما في هذَين الإقليمين فكان كما قال ﷺ فأما كسرى، فانقطَع مُلكُه وزال بالكُليَّة من جميع الأرض وتمزَّق ملكه كُل مُمزَّق واضمحلَّ بدعوة رسول الله ﷺ وأما قيصر فانهزَمَ من الشّام، ودخل أقاصي بلادِه، فافتتَح المسلمون بلادَهما، واستقرَّت للمسلمين –ولله الحمد– وأنفق المسلمون كنوزهما في سبيل الله كما أخبر ﷺ وهذه معجزات ظاهرة"[41].

جواب الاستشكال:

1– إن الحديث يخالف الواقع التاريخي.

والجواب: إن العلماء قد تنبَّهوا –منذ القديم– إلى هذا الإشكال وأجابوا عنه؟ قال الطحاوي في بيان مشكل الآثار: "فَتَأَمَّلْنَا هَذَا الْحَدِيثَ؛ لِنَقِفَ عَلَى الْمَعْنَى الْمُرَادِ بِهِ مَا هُوَ؟ فَوَجَدْنَا الْمُزَنِيَّ قَدْ حَكَى لَنَا عَنِ الشَّافِعِيِّ فِي تَأْوِيلِهِ، قَالَ: كَانَتْ قُرَيْشٌ تَنْتَابُ الشَّامَ انْتِيَابًا كَثِيرًا وَكَانَ كُثْرُ مَعَاشِهِمْ مِنْهُ، وَتَأْتِي الْعِرَاقَ.

فَلَمَّا دَخَلَتْ فِي الْإِسْلَامِ ذَكَرَتْ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ –عَلَيْهِ السَّلَامُ– خَوْفًا مِنِ انْقِطَاعِ مَعَاشِهَا بِالتِّجَارَةِ مِنَ الشَّامِ وَالْعِرَاقِ، وَفَارَقَتِ الْكَفَرَةَ، وَدَخَلَتْ فِي الْإِسْلَامِ، مَعَ خِلَافِ مَلِكِ الشَّامِ وَالْعِرَاقِ

40– ينظر فتح الباري 6/723–724.

41– النووي، المنهاج بشرح صحيح مسلم بن الحجاج، 18/ 42–43.

لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ: «إِذَا هَلَكَ كِسْرَى فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ» فَلَمْ يَكُنْ بِأَرْضِ الْعِرَاقِ كِسْرَى يَثْبُتُ لَهُ أَمْرٌ بَعْدَهُ وَقَالَ: «إِذَا هَلَكَ قَيْصَرُ فَلَا قَيْصَرَ بَعْدَهُ» فَلَمْ يَكُنْ بِأَرْضِ الشَّامِ قَيْصَرُ بَعْدَهُ؛ فَأَجَابَهُمُ النَّبِيُّ –عليه السلام– عَلَى مَا قَالُوا؛ فَكَانَ كَمَا كَانَ إِلَى الْيَوْمِ.

وَقَطَعَ اللهُ الْأَكَاسِرَةَ عَنِ الْعِرَاقِ وَفَارِسَ، وَقَيْصَرَ وَمَنْ قَامَ بَعْدَهُ بِالشَّامِ وَقَالَ فِي قَيْصَرَ: ثَبَتَ مُلْكُهُ بِبِلَادِ الرُّومِ، وَيُنَحَّى مُلْكُهُ عَنِ الشَّامِ، وَكُلُّ هَذَا مُتَّفِقٌ يُصَدِّقُ بَعْضُهُ بَعْضًا. قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: وَسَأَلْتُ أَحْمَدَ بْنَ أَبِي عِمْرَانَ عَنْ تَأْوِيلِ هَذَا الْحَدِيثِ، فَأَجَابَنِي بِخِلَافِ هَذَا الْقَوْلِ، وَذَكَرَ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ –عَلَيْهِ السَّلَامُ–: «إِذَا هَلَكَ كِسْرَى فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ»، قَالَ فَهَلَكَ كِسْرَى كَمَا أَعْلَمَنَا أَنَّهُ سَيَهْلِكُ، فَلَمْ يَكُنْ بَعْدَهُ كِسْرَى، وَلَا يَكُونُ بَعْدَهُ كِسْرَى إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ. وَكَانَ مَعْنَى قَوْلِهِ: «إِذَا هَلَكَ قَيْصَرُ فَلَا قَيْصَرَ بَعْدَهُ» إِعْلَامًا مِنْهُ إِيَّاهُمْ أَنَّهُ سَيَهْلِكُ، وَلَمْ يَهْلِكْ إِلَى الْآنَ وَلَكِنَّهُ هَالِكٌ قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ؛ وَخُولِفَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ كِسْرَى فِي تَعْجِيلِ هَلَاكِ كِسْرَى، وَتَأْخِيرِ هَلَاكِ قَيْصَرَ لِاخْتِلَافِ مَا كَانَ مِنْهُمَا عِنْدَ وُرُودِ كِتَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا"[42].

واختار توجيه الشافعي، وأن الخبر خاص في قيصر الشام هو قيصر المعروف عند العرب.

وهناك توجيه ثالث ذكره ابن الجوزي، فقال: "وربما أشكل هذا الحديث، وقال قائل: فقد مَلَك بعد كسرى وقيصر جماعة سُمُّوا بهذا الاسم، فإنَّ كلَّ ملِك كان لفارس يسمَّى كسرى، وكل ملك كان للروم يسمى قيصر. فالجواب: إنه ما مَلَك مَن كان لِمُلْكه طائل ولا ثبوت، وما زال مُلْكهم متزلزلاً حتى انمحق"[43]. وقال ابن الجوزي –في كشف مشكل الصحيحين (448/1)–: "فَإِن قَالَ قَائِل: قدرُوا صِحَة هَذَا فِي كسْرَى، فَكيف بقيصر ومملكة الرّوم إِلَى الْيَوْم بَاقِيَة؟ فقد أجَاب عَن هَذَا أَبُو الْوَفَاء بن عقيل، فَقَالَ: كَانَت الْعَرَب بَين هذَيْن الْملكَيْنِ كالكرة يلعبان بهم، ويحملون إِلَيْهِمَا الْهَدَايَا فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَام صَارَت كلمة الْعَرَب الْعليا، فَلَا كسْرَى، وَلَا قَيْصر؛ من حَيْثُ الْمَعْنى، إِنَّمَا هُوَ اسْم فارغ من الْمَعْنى"[44].

وقد عد أهل العلم هذا الحديث من أعظم دلائل النبوة؛ فذكره في دلائل النبوة أبو نعيم الأصبهاني، وشيخ الإسلام في الجواب الصحيح وغيرهم.

2– حديث «...والروم ذات القرون كلما هلك قرن خلف مكانه قرن».

42– الطحاوي، تحفة الأخيار بترتيب مشكل الآثار، ترتيب أبي الحسين خالد محمود الرّباط، 356/9.

43– ابن الجوزي، الوفا بأحوال المصطفى، تح: محمد زهري النجار، 468/1.

44– ابن الجوزي، كشف المشكل من حديث الصحيحين، تح. علي حسين البواب، 448/1.

نصُّ هذا الحديث:

عن ابن محيريز قال: قال رسول الله ﷺ: «فارسٌ نطحة أو نطحتان ثم لا فارس بعدها أبدا، والروم ذات القرون، كلما هلك قرن خلف مكانه قرن أهل صخر، وأهل بحر؛ هيهات لآخر الدهر هم أصحابكم ما كان في العيش خير»[45]. وهذا الخبر لا حجّة فيه، وهو خبر مرسل؛ لا يقوى على ردّ الصحيح المتفق عليه؛ وهو كذلك يَتكلَّم عن الرّوم أنفسِهم، وفعلاً: مُلْكُ فارسَ زال، ولم يَعُد أحدٌ يَحمِلُ اسمَهم، ويعلي شأن ملوك فارس، ولكن الروم لا زالوا يقاتلون المسلمين ويُؤذونَهم، وإن كان ذلك في غير قيصرية على بلاد العرب[46].

المطلب الثالث

الأحاديث المنتقدة بدعوى مخالفة العلم التجريبي:

حديث إن آدم طوله ستون ذراعا:

عَنْ هَمَّامٍ عَنْ، أَبِي هُرَيْرَةَ –رضي الله عنه– عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ وَطُولُهُ سِتُّونَ ذِرَاعًا، ثُمَّ قَالَ: اذْهَبْ فَسَلِّمْ عَلَى أُولَئِكَ مِنَ الْمَلاَئِكَةِ، فَاسْتَمِعْ مَا يُحَيُّونَكَ؛ تَحِيَّتُكَ وَتَحِيَّةُ ذُرِّيَّتِكَ،

45- مصنّف ابن أبي شيبة، كتاب. فضل الجهاد، باب ما ذكر في باب الجهاد والحث عليه، 19688. قال المحقق: "ولا علة فيه إلا الإرسال؛ فيقبله من يقبل المرسل ويردُّه من يرُدُّه". 256/10. وينظر بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، كتاب المغازي، باب. قتال فارس والروم، 702. 703/2. واللفظ له. وذكره الحافظ في المطالب العالية 614/15. وسكت عنه. والبوصيري في إتحاف الخيرة المهرة 259/5.

46- ينظر: مقال: الدفاع عن أحاديث الصحيحين والرد على الزنديق عدنان إبراهيم، عبد الله بن فهد الخليفي، متاح على مدونته في الشبكة العنكبوتية
http://alkulify.blogspot.co.il/2013/10/blog-post_7548.html.

فَقَالَ: «السَّلاَمُ عَلَيْكُمْ». فَقَالُوا: «السَّلاَمُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ». فَزَادُوهُ: «وَرَحْمَةُ اللَّهِ». فَكُلُّ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ آدَمَ، فَلَمْ يَزَلِ الْخَلْقُ يَنْقُصُ حَتَّى الآن»[47].

وجه الاستشكال:

1- الحديث يخالف المنهج العلمي، ويناقض علم الأحياء، والطب والبيولوجيا...إلخ التي ترى استحالة وجود جسد بهذه الضخامة، ووفق هذه الصفات الواردة فلا تَحْمِلُه العظام، ولا تقوى الأعضاء علي خدمته، مثل القلب والرئتين، ولا وُجِدت حفريات تدل عليه.

2- الحديث استشكله ابن حجر؛ فقد استشهد بقرى ثمود، التي تُعتبَر أقرب العهود إلي آدم ومع ذلك تَدُلُّ هيئتُها علي أن أجساد أصحابها كأجسادنا؛ ومع ذلك لم يقع لابن حجر إلى عصرِه ما يُزِيلُ هذا الإشْكال.

فهوم العلماء:

أوَّلَ العلماء هذا الحديث تأويلات متعدِّدة، من ذلك:

قال الحافظ ابن حجر: «ظَاهِرُ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ أَنَّهُ خُلِقَ فِي ابْتِدَاءِ الْأَمْرِ عَلَى طُولِ سِتِّينَ ذِرَاعا، وَهُوَ الْمُعْتَمد، وروى ابن أَبِي حَاتِمٍ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ مَرْفُوعًا أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ رَجُلًا طُوَالًا، كَثِيرَ شَعْرِ الرَّأْسِ، كَأَنَّهُ نَخْلَةٌ سُحُوقٌ. قَوْلُهُ: «فَلَمْ يَزَلِ الْخَلْقُ يَنْقُصُ حَتَّى الْآنَ» أَيْ: أَنَّ كُلَّ قَرْنٍ يَكُونُ نَشَأَتُهُ فِي الطُّولِ أَقْصَرَ مِنَ الْقَرْنِ الَّذِي قَبْلَهُ؛ فَانْتَهَى تَنَاقُصُ الطُّولِ إِلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَاسْتَقَرَّ الْأَمْرُ على ذَلِك»[48].

يقول المعلّمي -رحمه الله- -في معرِض ردّه على أبي ريَّة-: «وقد يكون خُلقَ ستين ذراعاً، فلما أهبط إلى الأرض نَقَصَ من طوله دفعةً واحدةً؛ ليناسب حال الأرض، إلا أنه بقي أطول مما عليه الناس الآن بقليل، ثم لم يزل ذلك القليل يتناقص في الجملة. والله أعلم»[49].

جواب الاعتراض:

1- الرَّد العلمي على دعوى أن الحديث ينافض الحقائق العلمية، وقوانين الفيزياء الحديثة:

47- البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[البقرة: 30]. وكتاب الاستئذان، باب بدء السلام، 6299.

48- فتح الباري (366/6).

49- الأنوار الكاشفة، المعلمي،ص187.

حاول الدكتور عدنان إثبات أن الحديث مخالفٌ لعلم الحياء، مخالفةً يستحيل معها إثباتُ وجودِ إنسان – بل وأي مخلوق– بهذا الطول، وعلى هذا الحجم؛ واستدل على كلامه بما يلي:

قانون تضخم الأنظمة في الأبعاد المكانية Scaling، عرَّف هذا القانون بما يلي: إن الزيادة في وزن الجسم الحي تتناسب طرديا مع مكعَّب الزيادة في أبعاده الخطية (طول، عرض، ارتفاع)[50]. ولكن الزيادة التي يكتسبها الجسم –الهيكل بالذات الهيكل العظمي –مقطع العظم– لمقاومة الثقل والوزن تتناسب مع مربع الزيادة في أبعاده الخطية.

وبإسقاط القانون على طول آدم الذي هو ستون ذراعاً (بالمتوسّط) 30 مترا (أزيد منا بنحو 20 مرة) مما يعني أنه بتطبيق هذا القانون على الإنسان يكون التناسُبُ في الحجم مع المكعَّب (20 * 20 * 20 = 8000 مرة) وهيكله العظمي، كم سيتضاعف؛ كي يحتمل هذا الثقل الزائد؟ التناسُب مع المربع (20*20=400 مرة).

إذن الهيكل العظمي 400 مرة، والوزن 8000 مرة، وحتماً سيقول لك أي عالم في البيولوجي: مستحيل أن يُخلق هذا الخلق على الكوكب الأرضي بهذا الشكل. لماذا؟ – لأنه سينهار مباشرةً تحت ثقله ووزنه بالقانون". وهناك إشكال آخر من منظور بيولوجي يعرفُه دارسو وظائف الأعضاء الفيزيولوجي. ما هو؟

القلب مشكلته أن حجمه أصغر من أن يمد أنسجة الجسم كلها بالدماء، حين يضخ؛ فهو عضو صغير نسبياً وإلى حد بعيد. ولكن القلب يعوض هذا النقص في حجمه، بماذا؟ بمطاطية الشرايين ومرونتها ، ولذلك، بهذا الحجم الصغير يمكن أن يمد هذا الجسم، ولكن، كل

50– بمعنى إذا كان الطول زاد بنسبة (ل) فإن الحجم لا بد أن يزداد بنسبة (ل * ل * ل)،حيث أننا إذا كان لدينا متوازي مستطيلات أبعاده (طول، عرض، ارتفاع) = (2،3،5)، ومن ثم يكون حجمه = 2*3*5= 30. فلو زادت كُلٌّ الأبعادِ بالضِعْفِ، (4،6،10) ويكون حجمه =240. ومن الواضح أن النسبة بين الحجم الجديد (أي 240) والحجم القديم (أي 30) هي (2*2*2) أي (8) أضعاف فإن كانت ل = 20 ضعفاً – كما قال فيما يخص آدم– فالحجم سيزداد (20*20*20) = 8000 مرة. وحيث أن الوزن هو ضرب الحجم في الكثافة، فلا بد أن الوزن المتضخم سيكون 8000 مرة قدر الوزن الأول لأنه افترض أن الكثافة ثابتة لغياب الداعي إلى التشكك فيها.

كيلو جرام زائد في الوزن يقتضي أن يُنشئ الجسم عدة كيلومترات من الشرايين الجديدة، ومن هنا تظهر خطورة السمنة على صحة الإنسان، وعلى قلبه.

الأخطر لو رجعنا إلى قانون التربيع وقانون التكعيب. إذا كان آدم أعظم منا بعشرين مرة، إذاً هو أثقل منا بكم مرة؟ بعدد 8000 مرة. طبياً مستحيل أن يوجد هذا المخلوق على كوكب الأرض، وأن قلبه، وقد تضاعف 400 مرة فقط، يستطيع أن يغذي وزناً قد تضاعف 8000 آلاف مرة، طبياً.

في الرد على هذه الشبهة يقول الدكتور عز الدين كزابر[51]:

هنا عدد من الملاحظات والإشكالات حتى هذه المرحلة من كلام عدنان إبراهيم:

1- قوله: [(هناك) قانون في علم الأحياء (يقول) الزيادة في وزن الجسم الحي المخلوق تتناسب طردياً مع مكعب... الزيادة في أبعاده الخطية] غير صحيح في قَصْر هذا القانون على الجسم الحي المخلوق؛ فالقانون صحيح لأي نظام، وأشهرها الأجسام المكانية، طالما أنه قابل للتضخم أو التقلص حتى إن ذلك يشمل ما وراء الأجسام الميتة والحية ومنها أنظمة شبكات الحواسيب، بل والبرمجيات والمعلومات، بل والخدمات العامة لدولة من الدول يتضخم تعداد سكانها أو يتقلص، ومن ثم في التخطيط الحضري، بل وحجم الشركات والمؤسسات والجمعيات والاتحادات...إلخ وتكاد لا تنتهي القائمة من هذه الأنظمة الخاضعة لهذا القانون.

2- إن هذا القانون ليس صلباً جامداً -كما قيل من أن نتاجه يكون بمجرد تكعيب الطول أو تربيعه حسبما تتعلق الصفة المطلوبة بثلاثة أبعاد أو بُعدين-. فهذا التكعيب والتربيع يكون فقط في أبسط أنواع التضخم، ويسمى بالتضخم المتجانس isometric scaling، وهو حالة خاصة ونادرة! أما القانون الأصوب -وبالأخص في تطبيقاته في علم الأحياء- فهو الأعم، ويُسمّى التضخم غير المتجانس algometric scaling، أي التي تتضخم أبعاده المختلفة بنسب مختلفة.

51- ينظر بحث: طول آدم والإنسان، ومنحنى نقصانه مع الزمان، والرد على عدنان، لعز الدين كزابر، متاح على موقعه الخاص (القرآن والعلم). تاريخ الاطلاع: 2017/2/22م:
http://kazaaber.blogspot.com/2012/12/blog-post.html

3- إن هذه الأفكار البسيطة في مسألة تضخم الأجسام بغَضِّ النَّظر عن نوعها وردت في صورة قانون يُنسب إلى "جاليليو جاليلي Galileo Galilei في كتابه الشهير: حول علمين جديدين New Sciences Two. المنشور سنة 1638م، وقد سُمِّي القانون: قانون التربيع والتكعيب square-cube law. ذلك أن هذا القانون يقول -في أبسط معانيه- إنه مع تزايد أبعاد الجسم يكون معدل الزيادة في حجمه أسرع كثيراً من معدل الزيادة في مسطحاته. ولهذه الملاحظة تبعيات مهمة، خاصة في علم الهندسة الميكانيكية والميكانيكا الحيوية.

4- إن هذه الأفكار التبسيطية في مسألة أحجام الأحياء والعلاقة بين صغيرها وكبيرها وردت أول ما وردت في مقال بعنوان: "حول أنسب الأحجام في الكائن الحي" في مارس سنة 1926 لصاحبها جون هالدين، وذلك ضمن كتاب يضم مجموعة مقالات له. وقد نشر بعنوان: العوالم المحتملة ومقالات أخرى. وكان غرض المقال بيان أن الأنظمة الحيوية في الكائن الحي تتعين بحجمه في المكان؛ صغيراً كان أو كبيرا.

5- إذا كانت نسبة المضاعفة بين الإنسان المعاصر وآدم -عليه السلام- 20 ضعفاً، يقول عدنان إبراهيم: "كم سيتضاعف وزن آدم؟ التناسب هنا مع المكعب: 20 * 20 * 20 أي 8000 مرة! وهيكله العظمي، كم سيتضاعف كي يحتمل هذا الثقل الزائد؟ لاحظ أنه مع المربع وليس مع المكعب؛ أي: 20*20، أي 400 مرة! ... 400 مرة والوزن 8000 مرة، حتماً سيقول لك أي عالم في البيولوجي: مستحيل أن يُخلق هذا الخلق على الكوكب الأرضي، لماذا؟ – لأنه سينهار مباشرةً تحت ثقله ووزنه بالقانون.

والآن، لنتساءل لاستجلاء المسألة: إذا كان هذا الكائن العملاق الافتراضي (آدم ذو الستين ذراعاً طولاً) سينهار –حسب رأي عدنان إبراهيم– بسبب تضخمه فقط بهذه النسب، فلا بد أن ينهار كل كائن يتعرض لمعدلات التضخم نفسها!.

ولكننا نعلم أن من الكائنات ما يوجد منه أنواع بينها من النسب الحجمية ما يقارب نسبة العشرين ضعفاً في الاستطالة، وأحياناً يزيد عن ذلك، ومن ثم مضاعفة الوزن قريب من عدة آلاف ومضاعفة المساحات المقطعية لعدة مئات. وفي الواقع توجد سلاحف بينها هذه النسب وما زالت على قيد الحياة.

وإذا كان كلامه صحيحاً، فلا بد أن يكون كل مخلوق تم مضاعفة طوله ووزنه بهذه النِّسب، ووصل إلى وزن 600 طن (بفرض صحة حساباته) فلا بد أن ينهار؛ واستجابة للمقارنة، يوجد في العالم نوع من الأشجار، يبلغ ارتفاع هذه النوع من الشجر 83.8 مترا (أي ثلاثة أضعاف طول آدم)، وهي من نوع: (جنرال شيرمان، وقُدّر وزن هذا النوع من الشجر بـ (2100 طن) وهذه الأشجار ليست بدعاً من الأشجار؛ فالأمر مألوف كما في شجر: رد وود، بل إن من هذا النوع من الأشجار ما يتخطى طوله حاجز ال 109 متراً، وتتراوح أعمارها ما بين 2300 إلى 2700 سنة، ويصل تعدادها في أحدى الغابات في كاليفورنيا إلى المئات.

قُدرة عظمة القدم على تحمل الأوزان:

– نقرِّرُ أولا: أن قانون التضخم المتجانس isometric scaling مخالف للمعهود من صفات المخلوقات المعاصرة وهنا نرى أن خلق آدم وأبناءه من بعده لم يسير في نسب أعضائه على هذا النحو المبسط، الذي افترضه عدنان إبراهيم وأن الخبرة الراهنة بعلوم الأحياء تؤكد كل يوم على أن علاقة وظائف الأعضاء في الكائنات الحية بأحجامها المختلفة تتبع علاقات غير منسجمة؛ أي: تتبع توافقات حجمية متباينة allometric scaling، وأن أهلية الأعضاء في أداء وظيفتها تتعدل بدرجة النشاط، الذي ينخرط العضو في أدائه.

– لذا سنُعدد الآن الأسباب التي تجعل من قانون التربيع والتكعيب الذي وضعه جاليليو قبل عدة قرون، واستخدمه عدنان إبراهيم على حاله –كما هو– تطبيقاً –بعيداً كلَّ البُعْد– على الرَّصانة العلمية، التي يجب أن تعالج بها المسألة.

– عندنا مثالٌ حيٌّ لأصغر وأكبر سلحفاة معروفتين على وجه الأرض، وما زالتا على قيد الحياة؛ وكيف أن النسبة بين طوليهما المتوسط يصل إلى 22.5 ضعفاً، ومع ذلك، لم تصل نسبة الأكبر إلى الأصغر في الوزن القانون (22.5)، فما الذي يلزمنا بتطبيقه على آدم والإنسان المعاصر والنسبة بين طوليهما (16 ضعفاً) للتنبئ بوزن آدم، وأنه حتماً (16)؟

– فإن قيل إن جنسي السلحفاتين مختلفان، قلنا إن العبرة كانت بوظائف الأعضاء لهياكل متشابهة التركيب، وليس بذات الأجناس. وجدير بالملاحظة أن هذا هو معدل وزن الديناصورات العملاقة، والتي تم تقدير وزن نوعٍ منها فكان 122 طن.

– فكرة عدنان إبراهيم تناقض قانون وولف Wolff's law: وهو تنظيرٌ وضعه مبكراً الطبيب الجراح وعالم التشريح الألماني يوليوس وولف Julius Wolff (1836- 1902) في القرن التاسع عشر، وقد لقى تصديقاً عملياً واسعاً حتى وإن تعرض للتنقيح فيما بعد، يقول فيه: إن العظام لدى الحيوان، أو الإنسان الصحي البدن يتآلف مع الأحمال، التي يتعرض لها. فإذا زادت الأحمال على حد عظام البدن، تتجه آليات النمو إلى إعادة التشكل مع الزمن؛ فتتقوى وتتواءم مع الحمل الجديد، وتقاوم الحمل الزائد، الذي تجاوز قدرتها الآمنة على التعامل معه. والعكس أيضاً صحيح، فلو أن الأحمال على العظام انخفضت عن معدلات تحملها، وكانت قد تشكلت لتتحملها، تتجه آليات التشكل إلى تخفيف مقاومة العظام، وتصبح أضعف مما كانت؛ ومما يُصدِّق هذا القانون:

– ما يعانيه رواد الفضاء من فقدان لعظامهم مع رحلات الفضاء الممتدة، ووجوب التدخل للحد من هذا الفقد.

– إن الرياضيين الذين يمارسون رياضتهم ببعض أطراف الجسد دون الأخرى ينشأ لديهم عدم اتزان في عظام تلك الأطراف مقابل الأطراف الأخرى؛

ونستخلص من ذلك أن العظام في الكائنات الحية ليست ثابتة الكثافة المعدنية (وهو العامل المسبب لقوة تحملها)، ولا ثابتة مساحة المقطع. وأنها تتأقلم مع الحمل الملقى عليها، وأن آليات إعادة التشكل تعمل دوماً –إيجاباً أو سلباً– لتحقيق أعلى اقتصادية في أداء العظام والعضلات لوظيفتها، والنتيجة التي نصل إليها أن تثبيت كثافة العظام في المقارنة بين تحمل عظام آدم وعظام الإنسان المعاصر مغالطة علمية في إطار علم وظائف الأعضاء.

والخلاصة: أن هناك في الجسم ما هو أصعب على التهشيم والانكسار من عظام الفخذ. ولو تطلب الأمر عظاماً أقوى منها لِتَحمل الكائن الحي، لما كان ذلك مستحيلاً، ولتهيأ له من الخلق ما يدعم هامش الأمان، والأدلة الواقعية أكثر من أن تؤكد ذلك.

نظام القلب والأوعية الدموية وطعن عدنان إبراهيم في قدرته على تغذية جسد آدم:

وأخيراً: نأتي على استشكال عدنان إبراهيم على بنية آدم –عليه السلام– من جهة عدم قدرة القلبِ على تغدية جسد آدم. يقول عز الدين كزابر: لربما كفانا في تفنيد كلام إبراهيم هذا – في مسألة القلب– ما نستحضره من بعض المعلومات عن أحد الكائنات الحية، التي ما زالت تعيش حولنا اليوم، ونقصد بذلك: الحوت الأزرق. فمن المعلوم يقيناً أن وزنه يزيد عن 200 طن، ويصل طوله إلى 30 متر، ويُعد أكبر الكائنات الحية على الأرض –بما فيها الديناصورات القديمة– ويصل وزن لسانه فقط إلى وزن فيل، وحجم قلبه كحجم سيارة صغيرة، وشرايينه القلبية تسع مرور الإنسان فيها عائما بيُسر وسهولة.

ثم أضاف: كان من المفترض أن يُثار إشكال قدرة قلب آدم على إيصال الدم إلى الرأس، وهي مسافة متوقع لها أن تكون 8 أمتار ضد الجاذبية الأرضية، في حالة طول آدم ذو الـ 28 متر. وأيضاً قدرة الدم على العودة إلى القلب من الأطراف الدنيا، كالقدمين، في رحلة تبلغ في أقصاها 19 مترا، وقد وجد لها العلماء حلولا وإجابات.

وخلاصة القول: إن الإشكال الذي أثاره عدنان إبراهيم في مسألة القلب كان أولى به أن يتعلق بالإشكالات نفسها المتعلقة بفهمنا لقلب الديناصورات العملاقة مثل براكيوسوراس، خاصة وأن آدم –عليه السلام– طبقاً لحساباتنا كان في معدل وزنه وحجمه نفسه. وإذا كان الأمر كذلك، فالمسألة لم تعد تتعلق بوجود آدم، أو عدم وجوده –أصلا– بهذا الحجم العملاق، ذو الستين ذراعاً؛ لأن هذا الديناصور كان موجوداً بلا شك بشهادة هيكله العظمي الأصلي، الذي نراه الآن، وتُجرى عليه القياسات الأحفورية من تركيب وعمر...إلخ إنما أصبحت المشكلة منحصرة في إحاطتنا علماً بهذا الخلق العملاق (آدم – براكيوسوراس...إلخ)، والظروف البيئية، التي كانت قائمة أثناء وجودهم، ونِسب أعضاء أجسامهم بعضها ببعض؛ أي: أن الإشكال مفهومي يتعلق بقدرتنا على الإحاطة العلمية بالمسألة، وليست وجودية نستنكر بها ما لم نحط به علماً.

أما اعتماد الدكتور عدنان على استشكال ابن حجر للحديث، فنقول: نعم؛ استشكل ابن حجر في فتح الباري على حديث طول آدم، ورغم أن ابن حجر نفسه لم يكن هو من أثار الاستشكال، بل كان ابن التين، عبد الواحد الصفاقسي المالكي (ت: 611هـ)، هو من أثار هذا الإشكال –كما أشار ابن حجر نفسه في كلامه– إلا أن ابن حجر لم يستطع إزالة الإشكال واعترف أنه قد استعصى عليه. وذلك اعتماداً على أن أبنية أهل الحِجْر المشار إليها في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَذَّبَ أَصْحَابُ الْحِجْرِ الْمُرْسَلِينَ﴾[الحجر: 80] والتي نعهدها

بأبوابها الصغيرة تعود إلى ثمود، وهم أقرب إلى آدم –عليه السلام– منا. والجواب عليه سيكون بأمرين:

1– تصريح الحافظ ابن حجر بالاستشكال[52]، الذي أثاره الحديث لا يعني عنده رَدُّه، بل يعني طلب علاج الإشكال، ولأن ابن حجر لم يستطع علاج الإشكال فتوقّف. وهذا هو المسلك الأصوب في حل مثل هذه المواقف.

2– أبْنِيةُ أهل الحِجْر هي مساكن قوم ثمود، إلاَّ أن الخلاف واقع في موضِعها، هل هي مدائنُ صالح المعروفة اليوم بالأردن، أو لغيرِهم، والاعتماد على حديث البخاري في قصة غزوة تبوك، والنَّهي عن الاستقاء من بئر ناقة صالح –عليه السلام– يثبِتُ مكان البئر، وأنَّها أرض ثمود دون الأبنية الموجودة هناك، فلعها قد سكنت بعدهم خاصّة أنَّ الأمد طويل، وعوامل التعريَّة لم تَعمَل فيها، وقد رأى بعضُ الباحثين أن ذلك الموضع قد سكنَه الأنباط وغيرهم[53]. المهم أن في الأمرِ متَّسعاً من التأويل والتفكير.

خلاصة القول: إنَّ الدُّكتورَ عدنان كثيراً ما يَعتَمِد في نقد أدلَّة أهل الحديث وعلماء السُّنَّة على المعتزلة والشِّيعة والإباضية، والعقلانيين، وما شذَّ من أقوال بعض علماء السُّنة، وكذا يعتمد في نقده على ما يعرِفُه من نظريات علمية قد لا تَرقى إلى الحقائق. هذا دائماً ما يفعل في مقابل ما تواضع واشتهر عند نقادِ الحديث وأئمَّته المتخصِّصين في النقد، وما أصلوه وقعَّدوه وضبطوا به هذا الفنَّ.

وفي هذا السياق، يمكن القول بأن الإمام ابن قتيبة (ت: 276هـ) كأنه يرد على الدكتور عدنان إبراهيم وأشباهه في كتابه تأويل مختلف الحديث في قوله: «قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَقَدْ تَدَبَّرْتُ – رَحِمَكَ اللَّهُ– كَلَامَ الْعَايِبِينَ وَالزَّارِينَ [أي أهل الْكَلَام] فوجدتُّهم يَقُولُونَ على الله مَا لا يَعْلَمُونَ، وَيَعِيبُونَ [أي يفتنون] النَّاسَ بِمَا يَأْتُونَ، وَيُبْصِرُونَ الْقَذَى فِي عُيُونِ النَّاسِ، وَعُيُونُهُمْ تَطْرِفُ [أي

52– ينظر: جواب استشكال ابن حجر في الفتح عند شرحه لحديث طوله ستون ذراعا. بحث منشور على شبكة الأنترنيت موقع الألوكة: http://majles.alukah.net/t41318.

53– محمد علي الحربي، مقال: بين الحجر.. ظفار، وادي أنحور، والقهر ناقة صالح حائرة.، جريدة عكاظ، العدد 3659، 22 رجب 1432هـ. /2011/06/24.

تُطْبق جفنا على الآخر] عَلَى الْأَجْذَاعِ [جمع جذع: النّخل]، وَيَتَّهِمُونَ غَيْرَهُمْ فِي النَّقْلِ، وَلَا يَتَّهِمُونَ آرَاءَهُمْ فِي التَّأْوِيلِ. وَمَعَانِي الْكِتَابِ وَالْحَدِيثِ، وَمَا أَوْدَعَاهُ مِنْ لَطَائِفِ الْحِكْمَةِ وَغَرَائِبِ اللُّغَةِ، لَا يُدْرَكُ بِالطَّفْرَةِ [أي الوثب فِي ارْتِفَاع]، وَالتَّوَلُّدِ وَالْعَرْضِ [الْعرض من الْكَلَام: فحواه]، وَالْجَوْهَرِ [كل حجر يُسْتَخْرج مِنْهُ شَيْءٌ يُنْتَفع بِهِ، ثمَّ اسْتعْمل مجَازًا لكل أَمر أَو شَيْء يسْتَخْرج مِنْهُ شَيْء ينْتَفع بِهِ]، وَالْكَيْفِيَّةِ [مَأْخُوذَة من كَيفَ] وَالْكَمِّيَّةِ [مَأْخُوذَة من كم]، وَالْأَيْنِيَّةِ [مَأْخُوذَة من أَيْن].

وَلَوْ رَدُّوا الْمُشْكَلَ مِنْهُمَا إِلَى أَهْلِ الْعِلْمِ بِهِمَا، لَوَضَحَ لَهُمُ الْمَنْهَجُ، وَاتَّسَعَ لَهُمُ الْمَخْرَجُ. وَلَكِنْ يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ طَلَبُ الرِّيَاسَةِ، وَحُبُّ الْأَتْبَاعِ، وَاعْتِقَادُ الإخوان بالمقالات»[54].

فابن قتيبة يعيب على أهل زمانه اتباعهم لأهل الكلام والمقالات في معرفة مختلف الحديث، ولو رَدُّوا الحديث المشكل منها إلى أهل العلم بالحديث؛ لوضحوا لهم المنهج السليم في معرفة الحديث المشكل، ولكن يمنعهم من ذلك طلبهم الرياسة، وحبهم أن يكون لهم أتباع، وهو ما يفعله كثير من باحثي عصرنا، ممن يخوضون في علوم الدين –وبخاصة علم الحديث– دون زاد رغبة منهم في الزعامة، وحب الاتباع.

الخاتمة: وتتضمن أهم نتائج البحث.

وفي الختام توصل الباحث إلى أهم النتائج الآتية:

1– إن هيبة مكانَة الصّحيحين، وعظيم منزلة الشيخين (البخاري ومسلم)، مع ما انضمّ لذلك من إجماع الأمَّة وتلقيها لهما بالقبول، عواملُ توجبُ على الباحث التَّرَيُّثَ، وطول التَّأمُّل أثناء التعامل مع هذين المصدرين العظيمين، لاسيما ما يتعلق بمواضع النقد.

2– إنّ التذرُّع بصنيع الأئِمّة النقاد عبر القرون والعصور في انتقادهم لصحيحي الإمام البخاري، والإمام مسلم لا يقوم دليلاً على تَجَرُّئ أيّ كان بأيّ مستوى عِلمِيّ؛ ليَسلك مَسلكَهم،

54– ابن قتيبة، مختلف الحديث، ص 61.

وهو لمَّا يستكمل آلات النَّقد العلميّ، فشتّان بين صنيع الأئمّة النقاد، وبين تطاوُل العقلانيين والعلمانيين والحداثيين وغيرهم.

3- جميعُ الأوجُهِ التي انتَقَدَ الدكتورُ عدنان إبراهيم من أجلِها أحاديث الصحيح، متوهّمةٌ في الغَالِب، أجاب العلماءُ على جُلِّها، واستشكلواْ بعضها، وتعسّفوا في النّاذِر منها، إلاَّ أنَّه لم يُعرَف عن أحدٍ منهم أن ردَّ حديثاً لمجرَّد استشكالِه، وهذا هو وجْه الفارق بين صنيع عدنان وصنيع الأئمَّة المتقدّمينَ.

4- الحقيقة التي قرَّرَها الجمهور وغفَلَ عنها الدكتور عدنان أنَّه لا يُمكِنُ أن يَكونُ هناكَ حديثٌ صحيحٌ تلَقَّتْه الأمَّةُ بالقبول، وهو يُخالِفُ القُرآن الكريم من كُلِّ وَجْهٍ؛ لأنَّ القرآن والسُّنَّةَ كلاهما وحْيٌ، والوَحْيُ لا يَتَناقَضُ مع بعضه؛ فَلم يَبْقَ إلاَّ اتِّهامُ العَقْلِ بسُوءِ الفَهمِ، وعَدَمِ القُدْرَة على التَّوفِيقِ بينَ الأَدِلَّةِ المُتعَارِضَة.

5- إنَّ كثِيراً من الكُتَّابِ المُعاصِرينَ -خاصَّة الحداثيين مِنهُم- الذين انتقدوا متون أحاديث الصحيحين وغيرهما؛ لا يُفرّقون بين الحديث المشكل، والحديث المكذوب المختلق؛ فهم يردُّون الحديثَ لمجرّدِ استشكالٍ في معناه ويتعجّلون في إنكارِ متنِه، دون النّظرِ في التأويل الصّحيح، الذي يَرفعُ الإشكالَ، وهذا خطأ علميّ منهجيّ.

6- إنّ نقد متن الحديث الصحيح الثابت، الذي لا مطعن في سنَدِه -بدعوى معارضتِه للعلم التَّجريبي- قاعدةٌ توسّع في تطبيقِها المعاصِرون على الأحاديث، وخاصّة أحاديثُ الصحيحين، من غير مُراعاةِ كون ذلك العلم قابلاً للتَّغيير والتَّطور؛ بمعنى عدمُ التَّفريق بين النَّظرية العلميَّة والحقيقة العلميَّة، وهذا يُفضِي إلى ردِّ الأحاديثِ الصحيحة بالظّنّ، وليس بالقطعيات.

7- الملاحظُ أنَّ جميع هذه النماذج من الأحاديث الثلاث التي انتقدها الدُّكتور عدنان، وجميع الشُّبَه والطُّعون التي ساقها، قد سَبقه إليها من قِبَله؛ من طائفة من الدّارسين، الذين تناولوا هذه الأحاديث؛ بناءً على تَحكيمِهم العقليّ المطلق وغير المُنضبِط، في ردِّ الأحاديث أمثال محمود أبو ريَّة في كتابه: أضواء على السنة المحمدية، وأحمد أمين في كتابيه: ضحى الإسلام، وفجر الإسلام.، ومقالات الشيخ محمد رشيد رضا التي تطعن في الأحاديث الصحيحة في مجلة المنار،

وفي تفسير المنار الشهير، ومن قَبْلِه أستاذُه الشيخ محمد عبده وغيرِهم من الطَّوائف المعاصِرة كالعلمانيين والقرآنيين والقاديانيين ...الخ.

8- جدّد الدكتور عدنان نوعاً ما في عرض بعض الشَّبَه والطعون –بحكم تخصصه العلمي- خاصة تلك المتعلِّقة بشبهة طول آدم –عليه السلام- حيث حاول توظيف القوانين العلمية المتعلقة بالفيزياء وعلم الأحياء وغيرها؛ لردِّ حديث طول أدم –عليه السَّلام- وقد تصدّى لذلك بعض الباحثين وأجابوه باللغة نفسها التي أستعملها؛ انطلاقاً من القوانين التي وظَّفَها.

9- سعى الدكتور عدنان عن قصدٍ أو بغير قصْدٍ إلى هدفٍ غيرِ مُعْلنٍ؛ وهو الطَّعن في أهمِّ مرجعٍ من مراجع الدّين، وهو صحيح الإمام البخاري، وينسحب قطعاً ليشمل صحيح الإمام مسلم، بل وكتب السُّنَّة كلِّها؛ وهو فحوى عباراته في بعض محاضراته: من أنه اختار تطبيق هذه القاعدة على بعض أحاديث الصحيحين؛ لأنه إذا ثبت ما قاله فيهما، مع أنهما أصح الكتب، فهو ثابت من باب أولى فيما هو دونهما في الصحة من كتب الحديث؛ وكأنه يريد أن يقول: إذا هذا هو حال الصحيحين –بحسب مدعاه- فكيف حال الكتب الأخرى؟.

هذا والله من وراء القصد وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قائمة المصادر والمراجع:

1. أحمد بن علي بن ثابت، أبو بكر الخطيب البغدادي (ت: 463هـ)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تح. محمود الطحان، مكتبة المعارف، 1403هـ.

2. أحمد بن علي بن ثابت، أبو بكر الخطيب البغدادي (ت: 463هـ)، الفقيه والمتفقه، تح: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي، دار ابن الجوزي، السعودية، ط1، 1417هـ،1997م.

3. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، طبع المطبعة السلفية، بمصر، وطبعة الشيخ عبد القادر شيبة الحمد، ط1421،1هـ/2001م.

4. أحمد بن محمد الطحاوي، تحفة الأخيار بترتيب مشكل الآثار، ترتيب أبي الحسين خالد محمود الرِّباط، دار بلنسية، د.ت، (356/9).

5. أسامة عبد الله خياط، مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين والفقهاء، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، 1421هـ/2001م.

6. زكريا بن قادر غلام بخش، الأسباب الموجِبة لتضعيف حديث الثقة (دراسة نظرية تطبيقية)، رسالة ماجستير، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، 1434هـ/2013م.

7. سليمان بن محمد الدبيخي، أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصحيحين، مكتبة دار المنهاج، السعودية، ط1، 1427هـ.

8. عبد الرحمن بن الجوزي، كشف المشكل من حديث الصحيحين، تح. علي حسين البواب، دار الوطن، السعودية، ط1418،1هـ/1997م.

9. عبد الرحمن بن الجوزي، الوفا بأحوال المصطفى، تح. محمد زهري النجار، المؤسسة السعيدية، الرياض، د.ت.

10. عبد الرحمن المعلمي، الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، عالم الكتب، بيروت، 1403هـ/1983م.

11. عبد الرحيم العراقي زين الدين، المغني عن حمل الأسفار في الأسفار (تخريج إحياء علوم الدين)، اعتنى به أشرف بن عبد المقصود، مكتبة دار طبرية، الرياض، ط1، 1415هـ/1995م.

12. عبد الرحيم بن الحسين العراقي أبو الفضل (ت: 806هـ)، وولده أبو زرعة أحمد العراقي (ت826هـ)، طرح التثريب في شرح التقريب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

13. عبد الله التليدي، الجواهر واللآلئ المصنوعة في تفسير القرآن العظيم بالأحاديث الصحيحة المرفوعة، دار البشائر، بيروت، ط1، 1424هـ/2003م.

14. عبد الله القصيمي، مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها، طبع المجلس العلمي السلفي، دار الدعوة السلفية (باكستان)، 1406هـ/1986م.

15. علي بن سعد الضويحي، آراء المعتزلة الأصولية دراسة وتقويما، مكتبة الرُّشد، الرياض، ط1، 1415هـ/ 1995م.

16. طارق السيد، عدنان إبراهيم في ميزان البحث العلمي، مركز بيّنة للدراسات الإسلامية، ط1، 2017م،

17. ماهر أحمد الصوفي وآخرون، الموسوعة الكونية الكبرى- آيات الله في خلق الكون ونشأة الحياة، المكتبة العصرية (لبنان)، 1429هـ /2007م.

18. محمد أبو شهبة، دفاع عن السنة وردُّ شبة المستشرقين والكتاب المعاصرين، مكتبة السُّنَّة، القاهرة، ط1، 1409هـ/1989م.

19. محمد بن أحمد ابن النجّار الحنبلي (ت979هـ)، شرح الكوكب المنير في أصول الفقه، تح. محمد زحيلي ونزيه حمّاد، دار الفكر، دمشق، 1400هـ.

20. محمد بن أحمد الأزهري (ت370هـ)، تهذيب اللغة، تح. عبد السلام سرحان وآخرون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1964م.

21. محمد بن رمضان رمضاني، آراء محمد رشيد رضا في قضايا السنة النبوية من خلال مجلة المنار، البيان مركز البحوث والدراسات، الرياض، ط1، 1434هـ.

22. محمد بن عبد الرحمن السخاوي (902هـ)، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، تح. عبد الكريم الخضير – محمد آل فهيد، دار المناهج، السعودية، ط1، 1426هـ.

23. محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي(ت: 711هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، (د.ت).

24. محمد بن موسى أبو بكر الحازمي (ت594هـ)، شروط الأئمة الخمسة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1405هـ/ 1984م.

25. محمد بن يوسف الكرماني (ت 786هـ)، شرح الكرماني على صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي (بيروت)، ط2، 1401هـ/1981م.

26. محمود بن أحمد العيني (ت: 855هـ)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، تحق. عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ/ 2001م.

27. مصطفى السباعي، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، دار السلام، القاهرة، ط3، 1427هـ/ 2006م.

28. نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر، دمشق، ط3، 1401هـ/1981م.

29. الهيئة العالمية للإعجاز العلمي في القرآن والسنَّة، موسوعة حقائق الإعجاز العلمي في القرآن والسنة النبوية في مواجهة الشبهات،، رابطة العالم الإسلامي، جدة.

30. يوسف القرضاوي، كيف نتعامل مع السنة النبوية، معالم وضوابط، سلسلة قضايا الفكر الإسلامي4، المعهد العالمي للفكر الإسلامي- فرجينيا، دار الوفاء، المنصورة، ط6، 1414هـ/1993م.

31. ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (ت: 276هـ) تأويل مختلف الحديث، المكتب الاسلامي، مؤسسة الإشراق، ط 3، 1419هـ-1999م.

مقالات:

1. فتح الدين بيانوني، مقال: " شروط الاشتغال بعلم مشكل الحديث وقواعده"، مجلة الإسلام في آسيا، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، المجلد4، العدد2، ديسمبر 2007م.

2. فتح الله بيانوني، مقال:" أسباب استشكال متن الحديث الشريف و أوجهه دراسة استقرائية، مجلة العلوم الشرعية، جامعة ابن سعود الإسلامية، الرياض، عدد 17،شوال 1431هـ.

3. محمد علي الحربي، مقال: " بين الحجر.. ظفار، وادي أنحور، والقهر ناقة صالح حائرة"، جريدة عكاظ، العدد 3659، 22رجب 1432هـ /2011/06/24.

مقالات إلكترونية:

1- الشريف حاتم العوني، مقال " مع حديث سجود الشمس: حديث من الحاديث التي يطعن بها على المنهج النقدي للمحدثين"، منشور بموقعه على الأنترنيت وموقع نماء للبحوث، تاريخ النشر : 04/09/1435 هـ، تاريخ الاطلاع، 2017/02/22م، رابط:

http://namacenter.com/ActivitieDatials.aspx?id=135

2- عبد الدائم الكحيل، مقال: "هل الشمس تدور أم تمشي؟ "، تاريخ الاطلاع 2017/02/22 م، متاح على موقع أسرار الإعجاز العلمي رابط:

http://www.kaheel7.com/ar/index.php/2010-02-02-20-06-04/504-2012-10-17-18-07-52

3- بحث: "طول آدم والإنسان، ومنحنى نقصانه مع الزمان، والرد على عدنان "، عز الدين كزابر، متاح على موقعه الخاص (القرآن والعلم).تاريخ الاطلاع: 2017/2/22م.

http://kazaaber.blogspot.com/2012/12/blog-post.html

مقال: " الدفاع عن أحاديث الصحيحين والرد على الزنديق عدنان إبراهيم"، عبد الله بن فهد الخليفي، متاح على مدونته في الشبكة العنكبوتية:

http://alkulify.blogspot.co.il/2013/10/blog-post_7548.html

4- الموقع الرسمي للدكتور عدنان ابراهيم، من هو عدنان ابراهيم؟، تم الاطلاع عليه 2021/01/9م. رابط الموقع:

http://www.adnanibrahim.net/%D9%85%D9%86%D9%87%D9%88- %D8%B9%D8%AF%D9%86%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85/

الملتقيات:

– زغلول النجار، بحث: "الإعجاز العلمي... في بعض آيات الأرض"، حول دوران الأرض من منظور علمي. زغلول النجار،أعمال الندوة 4–10 الإعجاز العلمي في القرآن الكريم، ماي 2004م.

– عبد الله الفوزان، بحث: "أثر السياق وجمع الروايات وأسباب الورود في فهم الحديث"، الندوة العلمية 4 (السنّة النبوية بين ضوابط الفهم السديد ومتطلّبات التجديد)، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، 24–1430/04/26هـ، ط1، 1430.